



# الكنز مع الشلول في الثقافة المالية

الصف الثاني عشر - فصل ثاني منحتاج جديد

الوحدة التاسعة - السياسات الاقتصادية وتأثيرها في

التنمية و المجتمع

الإستاذ محمد الشلول 0779316961



## الثقافة المالية

الصف الثاني عشر ( 12 )

الفصل الدراسي الثاني ( الوحدة التاسعة )  
مدرس المائة : الاستاذ محمد و محمد الشلول



0779316961



ارضع بين ايديكم ووسيه الوحدة التاسعة من مائة  
الثقافة المالية / الفصل الثاني <sup>تضمن</sup> تفصيلا شاملا  
وافيا وكاملا لكل ما ورد في المنهاج بطريقة سؤال و  
جواب مع تمارين إضافية تشمل جميع الأفكار وكل  
ما قد يرو في امتحان الوزارة مع حلول جميع الاسئلة  
والأنشطة والتمارين الواردة في الكتاب المقرر

كنز العلم مع الشلول في الثقافة المالية  
الصف الثاني عشر  
فصل ثاني منهاج جديد  
الوحدة التاسعة - السياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع  
الاستاذ محمد الشلول 0779316961

**الدرس الاول - مُقدِّمة في السياسات الاقتصادية والسياسة المالية**

**س1 : علل : يُعدُّ الاقتصاد المُحرِّك الأساسي الذي يقود الدول نحو التقدُّم والازدهار.**  
ج : لأنه كلما ازداد الاقتصاد الوطني قوَّة، انعكس ذلك مباشرةً على جودة حياة المُواطنين، بتحسين مستويات المعيشة، وإيجاد بيئة مُحفِّزة للإنتاج والنمو.

**س2: كلما ازداد الاقتصاد الوطني قوَّة، انعكس ذلك مباشرةً على جودة حياة المُواطنين ؛ وض ذلك .**  
ج : كلما ازداد الاقتصاد الوطني قوَّة، انعكس ذلك مباشرةً على جودة حياة المُواطنين، بتحسين مستويات المعيشة، وإيجاد بيئة مُحفِّزة للإنتاج والنمو .

**س3 : علل : إدارة المال بكفاءة تُعدُّ واحدة من أبرز مسؤوليات الدولة.**  
ج : لأنَّ المال هو الوُقود الذي يُشغِّل المُحرِّك ( الاقتصاد ) .

**س4 : وض المقصود بالسياسات الاقتصادية .**  
ج : تُعرِّف السياسات الاقتصادية بأنها مجموعة من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف مُحدَّدة .

**س5 : علل : تبذل الحكومات جُهدًا كبيرًا لإقناع الأفراد ومُمثليهم في المجالس المختلفة بجدوى السياسات الاقتصادية .**  
ج : لانه يعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على تفاعل المجتمع معها بصورة إيجابية .



**س6: تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، اذكرها .**  
ج:

- 1- استقرار الأسعار.
- 2- التوظيف الكامل للموارد .
- 3- العدالة في توزيع الدخل .
- 4- زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- 5- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي .
- 6- التحفيز إلى الابتكار والتكنولوجيا .
- 7- تحقيق التنمية المستدامة .

**س7: وضح اثر اضطراب الأسواق وتقلبات الأسعار .**  
ج: يتسبب في زعزعة الثقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويُقلل من فرص الاستثمار والنمو.

**س8 : من أهم أولويات السياسة الاقتصادية المحافظة على استقرار مستوى الأسعار العام ؛ وضح كيف يتم ذلك .**  
ج : يتم ذلك بحصر تذبذب الأسعار في نطاق ضيق .

**س9 : وضح اثر عدم استغلال الموارد في المجتمع .**  
ج : ان عدم استغلال بعض الموارد في المجتمع يؤدي إلى ضياع العديد من الفرص التي يمكن بها تحسين مستوى الإنتاج، وزيادة الدخل، ومعالجة كثير من المشكلات، لا سيما مشكلة البطالة.

**س10 : من الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيقها العدالة في توزيع الدخل ؛ وضح كيف يتم ذلك .**  
ج : يتم ذلك بجسر الهوة ( تقليل الفجوة / تقريب المسافة ) بين مختلف الفئات والطبقات في المجتمع من حيث الدخل ، ومستوى المعيشة. ومن ثمَّ فإنَّ فرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، وتوفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل .

**س11 : وضح اثر العدالة في توزيع الدخل في المجتمع .**  
**ج : يضمن الاستقرار الاجتماعي في اوساط المجتمع.**

**س12 : من الاهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيقها زيادة معدل النمو الاقتصادي ؛ وضح ذلك.**

**ج : يتطلب النمو السكاني المستمر وضع خطط فعالة لزيادة الإنتاج ، ومن ثم المحافظة على مستوى المعيشة ، وخفض معدلات الفقر والبطالة.**

**س13 : من أهداف السياسات الاقتصادية تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ؛ وضح كيف يتم ذلك.**

**ج : يتم ذلك عن طريق ضبط المديونية ، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وإدارة التضخم.**

**س14 : علل : من الاهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيقها التحفيز الى الابتكار والتكنولوجيا.**

**ج : دعماً لمبدأ التنافسية، وسعيًا لزيادة الإنتاجية.**

**س15 : من أهداف السياسات الاقتصادية تحقيق التنمية المستدامة ؛ وضح كيف يتم ذلك.**

**ج : يتم ذلك عن طريق الموازنة بين النمو الاقتصادي وحماية موارد البيئة.**

**س16 : لماذا تسعى الدولة الى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار العام .**

**ج : لأن تقلبات الأسعار صعوداً أو هبوطاً تؤدي إلى زعزعة الثقة بالأنشطة الاقتصادية، وتقلل من فرص الاستثمار والنمو؛ لذلك تُعد المحافظة على استقرار مستوى الأسعار العام من أهم أولويات السياسة الاقتصادية.**

**س17 : ما أثر تذبذب الأسعار في الأفراد والشركات.**

**ج : يؤدي تذبذب الأسعار إلى زعزعة الثقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويُقلل من فرص الاستثمار والنمو.**

## س18 : اذكر أبرز مكوّنات السياسات الاقتصادية .

ج :

- 1- السياسة المالية .
- 2-السياسة النقدية .
- 3-السياسة التجارية .
- 4- السياسة القطاعية ( صناعية، زراعية، استثمار ... ) .

## س19 : وضح المقصود بالسياسة المالية .

ج : تعرف بأنها الإجراءات التي تتّخذها الحكومة لإدارة الاقتصاد عن طريق الضرائب والإنفاق العام. ومن ثمّ، فهي تُحدّد كيف تُجمَع الإيرادات مثل الضرائب، وكيف يُمكن تخصيصها للوفاء باحتياجات المجتمع، مثل: التعليم، والصّحّة، والبنية التحتية، والدعم الاجتماعي.

## س20 : علل : يُحتّم على الدولة فرض الضرائب والرسوم .

ج : لأنها تُمثّل مورداً مهمّاً للإيرادات ولا يُمكن للدولة أن تُنفق على خدمات المُواطنين، أو تستثمر في المشروعات التنموية من دون وجود مصادر مالية .

## س21 : تعتمد السياسة المالية على أداتين رئيسيتين ؛ اذكرهما .

ج : الضرائب ؛ الإنفاق الحكومي .

## س22 : ما المقصود بالضرائب .

ج : هي الالتزامات المالية الإلزامية التي تفرضها السلطات الحكومية المُتخصّصة على الأفراد والشركات، والتي تُحدّد نسبها مُسبقاً، وهي تختلف تبعاً لاختلاف نوع الضريبة والفئة المُستهدفة .

## س23 : تُصنّف الضرائب إلى نوعين رئيسيين ، اذكرهما .

ج : ضرائب مباشرة ؛ ضرائب غير مباشرة .

### س24 : ما المقصود بالضرائب المباشرة .

ج : هي مبلغ من المال يُفرض مباشرةً على الدخل أو الثروة للأفراد والشركات بنسب مختلفة.

### س25 : ما المقصود بالضرائب الغير مباشرة .

ج : هي مبلغ من المال يدفعه كل فرد على السلع والخدمات بشكل مؤقت، ويمكن نقل عبئه إلى شخص آخر.

### س26 : تُصنّف الضرائب المباشرة إلى نوعين ، اذكرهما.

ج : ضريبة الدخل ؛ ضريبة العقارات .

### س27 : تُصنّف الضرائب الغير مباشرة إلى نوعين ، اذكرهما.

ج : ضريبة المبيعات ؛ ضريبة التداول .

### س28 : تعد ضريبة الدخل من أنواع الضرائب المباشرة ؛ وضح ذلك .

ج : تُفرض هذه الضريبة على الرواتب والأجور والأرباح ورَبَع مختلف أنواع الأعمال على سبيل المثال، يُقتطع مبلغ مُعيّن من راتب الموظف أو العامل لضريبة الدخل.

### س29 : تعد ضريبة العقارات من أنواع الضرائب المباشرة ؛ وضح ذلك .

ج : تُفرض هذه الضريبة على ما يملكه الأفراد من أموال عقارية، مثل: الأراضي، والشقق السكنية، والمحال التجارية.

### س30 : تعد ضريبة المبيعات من أنواع الضرائب الغير مباشرة ؛ وضح ذلك .

ج : هي نوع من الضرائب الجمركية التي تُفرض على السلع عند دخولها حدود الدولة، ومثلها الضريبة المفروضة على المطاعم الخاصة التي يمتلكها الأفراد؛ إذ يُفرض على صاحب كل مطعم مبلغ مُحدّد من المال يتعيّن عليه دفعه، إلى جانب مبلغ آخر يضاف إلى فاتورة الزبون بوصفه ضريبة مبيعات.

**س31 : تعد ضريبة التداول من أنواع الضرائب الغير مباشرة ؛ وضح ذلك .**  
**ج :** هي ضريبة تُفرض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، أو عند دفع رسم الطابع اللازم لإصاقها على الاستدعاءات مثلاً .

**س32 : وضح الية عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الأردن .**  
**ج :** يعمل هذا النظام على الربط الحاسوبي بين وزارة المالية ومختلف الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية، ويشمل ذلك جميع عملياتها المالية والمحاسبية، ضمن شبكة حكومية آمنة .

**س33 : علل : يعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الأردن على الربط الحاسوبي بين وزارة المالية ومختلف الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية .**  
**ج :** لتعزيز كفاءة الإدارة المالية الحكومية في الأردن، وإعداد الموازنات وتنفيذها، وإدارة النقد، وإعداد التقارير المحاسبية المالية .

**س34 : ما المقصود بالموازنة العامة .**  
**ج :** هي بيان تقديري بإيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية قادمة .

**س35 : ما علاقة الموازنة العامة بالسياسة المالية .**  
**ج :** تُعدّ الموازنة العامة الأداة الرئيسة التي تستخدمها الدولة لتنفيذ السياسة المالية من خلال تنظيم الإيرادات والإنفاق لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .

**س36 : من الجهة المسؤولة عن إعداد الموازنة العامة للدولة .**  
**ج :** وزارة المالية .

**س37 : ما الأهداف التي تسعى وزارة المالية إلى تحقيقها عند اعداد الموازنة العامة .**  
**ج :** تنظيم الإنفاق العام، وتقدير الإيرادات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوجيه الموارد نحو أولويات التنمية .

### س38 : وضع المقصود بالإنفاق الحكومي ( النفقات العامة ) .

ج : يُقصد به جميع المبالغ التي تُنفقها الحكومة على مختلف القطاعات والأنشطة؛ لضمان سير العمليات الحكومية، وتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والمحافظة على الأمن والاستقرار، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية.

### س39 : تُصنّف النفقات العامة في الأردن إلى عدد من الأنواع الرئيسة بناءً على معايير عدّة ؛ اذكر هذه المعايير .

ج : الوظيفة، وطبيعة الإنفاق، والتكرار؛ أو بحسب ما تُحصّله الدولة لقاء الإنفاق .

### س 40 : تصنف النفقات العامة بحسب الوظيفة الي عدة أنواع ؛ اذكرها .

ج :

- 1- النفقات الإدارية .
- 2- النفقات الاجتماعية .
- 3- النفقات الاقتصادية .
- 4- النفقات العسكرية والأمنية .
- 5- نفقات الدين العام .

### س41 : من انواع النفقات العامة بحسب الوظيفة -النفقات الإدارية ؛ وضع ذلك .

ج : تشمل نفقات كلّ من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، وغيرها من الوزارات والهيئات التي تُعنى بالإدارة العامة للدولة .

### س 42 : من انواع النفقات العامة بحسب الوظيفة -النفقات الاجتماعية ؛ وضع ذلك .

ج : تشمل نفقات كلّ من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحّة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وغيرها من الوزارات التي تُقدّم خدمات اجتماعية للمواطنين.

### س 43 : من انواع النفقات العامة بحسب الوظيفة - النفقات الاقتصادية ؛ وضع

ذلك .

ج : تشمل نفقات كلّ من وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، وغيرها من الوزارات التي تهتم بشؤون التنمية الاقتصادية.

**س 44 : من انواع النفقات العامة بحسب الوظيفة - النفقات العسكرية والامنية ؛  
وضح ذلك.**

ج : تشمل نفقات كل من وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية المختلفة.

**س45 : من انواع النفقات العامة بحسب الوظيفة - نفقات الدين العام ؛ وضح ذلك.**  
ج : تشمل نفقات تسديد فوائد الديون وأقساطها المُستحقة على الدولة.

**س46 : تصنف النفقات العامة بحسب طبيعة الانفاق الى عدة أنواع ؛ اذكرها.**  
ج :

- 1- النفقات الجارية .
- 2- النفقات الرأسمالية .

**س47 : من انواع النفقات العامة حسب طبيعة الانفاق - النفقات الجارية ؛ وضح ذلك.**

ج : هي نفقات مُتكررة تُخصّصها الحكومة لتسيير أعمالها اليومية، مثل: دفع رواتب الموظفين، وشراء اللوازم المكتبية، وتسديد فواتير الكهرباء والماء.

**س48 : من انواع النفقات العامة حسب طبيعة الانفاق - النفقات الرأسمالية ؛ وضح ذلك.**

ج : هي نفقات تُخصّصها الحكومة لإنشاء أصول جديدة، أو تحسين الأصول الموجودة، مثل: بناء المدارس والمستشفيات، وتعبيد الطرق.

**س49 : تصنف النفقات العامة بحسب ما تُحصّله الدولة لقاء الإنفاق الى عدة أنواع اذكرها.**

- ج :
- 1- النفقات الحقيقية .
  - 2- النفقات التحويلية .

**س50 : من انواع النفقات العامة حسب ما تُحصّله الدولة لقاء الإنفاق - النفقات الحقيقية ؛ وضح ذلك.**

ج : هي نفقات تحصل الحكومة في مُقابلها على سلع وخدمات، مثل تشييد المدارس.

**س51 : من انواع النفقات العامة حسب ما تُحصّله الدولة لقاء الإنفاق - النفقات التحويلية ؛ وضح ذلك.**

ج : هي نفقات تُقدّمها الحكومة بوصفها مساعداتٍ أو مِنحًا من دون مُقابل، مثل: دعم أسعار بعض السلع، وتقديم إعانات للفقراء.

**س52 : تصنف النفقات العامة بحسب التكرار الى عدة أنواع ؛ اذكرها.**

ج :

1- النفقات العادية .

2- النفقات غير العادية .

**س53 : من انواع النفقات العامة حسب التكرار - النفقات العادية ؛ وضح ذلك.**

ج : هي نفقات مُتكررة تُصرف بشكل دوري، مثل: رواتب الموظفين، ودفع فواتير الخدمات.

**س54 : من انواع النفقات العامة حسب التكرار - النفقات غير العادية ؛ وضح ذلك.**

ج : هي نفقات تُصرف بشكل غير مُتوقّع، مثل: نفقات الكوارث الطبيعية، ونفقات الاستجابة للأزمات.

**س55 : تُعرّف السياسات الاقتصادية بأنها .**

- أ- مجموعة من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف مُحدّدة.
- ب- مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الدولة في إدارة الاقتصاد لتحقيق أهداف عامة.
- ج- الإجراءات التي تتّخذها الحكومة لإدارة الاقتصاد عن طريق الضرائب والإنفاق العام.
- د- بيان تقديري بإيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية قادمة.
- ج : أ**

**س56 : يعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على .**

- أ- فرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.
- ب- تفاعل المجتمع معها بصورة إيجابية.
- ج- ضبط المديونية والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- د- تحفيز الابتكار والتكنولوجيا.
- ج : ب**

**س57 : يتم المحافظة على استقرار مستوى الأسعار العام من خلال .**

- أ- ضبط المديونية.
- ب- حصر تذبذب الأسعار في نطاق ضيق.
- ج- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- د- تحفيز الابتكار والتكنولوجيا.
- ج : ب**

**س58 : من الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها العدالة في توزيع الدخل ويتم ذلك من خلال .**

- أ- فرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، وتوفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل.
- ب- ضبط المديونية، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- ج- حصر تذبذب الأسعار في نطاق ضيق.
- د- إنشاء أصول جديدة أو تحسين الأصول الموجودة.
- ج : أ**

**س59 : يُقصد بالسياسة المالية .**

- أ- مجموعة من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني.
- ب- الإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة الاقتصاد عن طريق الضرائب والإنفاق العام.
- ج- بيان تقديري بإيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية قادمة.
- د- جميع المبالغ التي تُنفقها الحكومة على مختلف القطاعات والأنشطة.
- ج : ب**

**س60 : تعتمد السياسة المالية على أداتين رئيسيتين هما .**

- أ- الضرائب؛ السياسة النقدية .
- ب- الضرائب؛ الإنفاق الحكومي.
- ج- الضرائب المباشرة؛ الضرائب غير المباشرة.
- د- النفقات الجارية؛ النفقات الرأسمالية.
- ج : ب**

### س61 : تعرف الضرائب بأنها :

- أ- مبلغ من المال يُفرض مباشرة على الدخل أو الثروة للأفراد والشركات.
  - ب- الالتزامات المالية الإلزامية التي تفرضها السلطات الحكومية المُتخصّصة على الأفراد والشركات.
  - ج- مبلغ من المال يدفعه كل فرد على السلع والخدمات بشكل مُؤقت.
  - د- نفقات تُقدّمها الحكومة بوصفها مساعداتٍ أو منحةً من دون مُقابل.
- ج : ب

### س62 : تُعدّ الموازنة العامة الأداة الرئيسة التي تستخدمها الدولة لتنفيذ .

- أ- السياسة النقدية.
- ب- السياسة القطاعية.
- ج- السياسة المالية.
- د- السياسة التجارية.

ج : ج

### س63 : النفقات الرأسمالية هي .

- أ- نفقات مُتكرّرة تُصرف بشكل دوري.
- ب- نفقات تُخصّصها الحكومة لتسيير أعمالها اليومية.
- ج- نفقات تُخصّصها الحكومة لإنشاء أصول جديدة، أو تحسين الأصول الموجودة.
- د- نفقات تُقدّمها الحكومة بوصفها مساعداتٍ أو منحةً من دون مُقابل.

ج : ج

### س64 : نفقات الدين العام تشمل .

- أ- نفقات كلّ من وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية المختلفة.
- ب- نفقات تسديد فوائد الديون وأقساطها المُستحقّة على الدولة.
- ج- نفقات وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
- د- نفقات وزارة التربية والتعليم.

ج : ب

**س65 : من الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها التحفيز إلى الابتكار والتكنولوجيا؛ وذلك .**

- أ- لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
  - ب- دعمًا لمبدأ التنافسية، وسعيًا لزيادة الإنتاجية.
  - ج- لضبط المديونية.
  - د- لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.
- ج : ب**

**س66 : من أبرز مكونات السياسات الاقتصادية .**

- أ- النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية.
  - ب- السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية، والسياسة القطاعية.
  - ج- الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة.
  - د- النفقات الحقيقية، والنفقات التحويلية.
- ج : ب**

**س67 : يُحتم على الدولة فرض الضرائب والرسوم؛ لأنها .**

- أ- تحقق العدالة الاجتماعية فقط.
  - ب- تمثل موردًا مهمًا للإيرادات.
  - ج- تسهم في ضبط المديونية.
  - د- تساعد على حصر تذبذب الأسعار.
- ج : ب**

**س68 : تختلف نسب الضرائب تبعًا لاختلاف .**

- أ- نوع الضريبة فقط.
  - ب- الفئة المُستهدفة فقط.
  - ج- نوع الضريبة والفئة المُستهدفة.
  - د- طبيعة الإنفاق.
- ج : ج**

**س69 : تُفَرَضُ ضريبة العقارات على .**

- أ- الرواتب والأجور والأرباح.  
 ب- ما يملكه الأفراد من أموال عقارية، مثل: الأراضي، والشقق السكنية، والمحال التجارية.  
 ج- السلع عند دخولها حدود الدولة.  
 د- انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر.
- ج : ب**

**س70 : ضريبة التداول هي .**

- أ- ضريبة تُفَرَضُ على الرواتب والأجور.  
 ب- ضريبة تُفَرَضُ عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر.  
 ج- ضريبة تُفَرَضُ على ما يملكه الأفراد من أموال عقارية.  
 د- ضريبة تُفَرَضُ على الأصول الجديدة.
- ج : ب**

**س71 : يعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الأردن على .**

- أ- إعداد التقارير التجارية.  
 ب- الربط الحاسوبي بين وزارة المالية ومختلف الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية.  
 ج- فرض الضرائب المباشرة.  
 د- إنشاء أصول جديدة.
- ج : ب**

**س72 : تُصنَّف النفقات العامة بحسب الوظيفة إلى .**

- أ- النفقات الجارية والرأسمالية.  
 ب- النفقات الحقيقية والتحويلية.  
 ج- النفقات الإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، ونفقات الدين العام.  
 د- النفقات العادية وغير العادية.
- ج : ج**

**س73 : تشمل نفقات وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة .**

- أ- النفقات الاجتماعية .
- ب- النفقات الإدارية .
- ج- النفقات الاقتصادية .
- د- نفقات الدين العام .

**ج : ج**

**س74 : تُصرف النفقات غير العادية :**

- أ- بشكل دوري .
- ب- لتسيير الأعمال اليومية .
- ج- بشكل غير مُتوقع، مثل: نفقات الكوارث الطبيعية .
- د- مقابل سلع وخدمات .

**ج : ج**

**س75 : تشمل النفقات العسكرية والأمنية .**

- أ- نفقات كلٍّ من وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية المختلفة .
- ب- نفقات وزارة التربية والتعليم .
- ج- نفقات وزارة الطاقة والثروة المعدنية .
- د- نفقات تسديد فوائد الديون وأقساطها .

**ج : أ**

**س76 : أثر العدالة في توزيع الدخل في المجتمع أنّه .**

- أ- يُقلِّل من فرص الاستثمار والنمو .
- ب- يضمن الاستقرار الاجتماعي في أوساط المجتمع .
- ج- يُعزِّز ضبط المديونية .
- د- يُحسِّن توازن ميزان المدفوعات .

**ج : ب**

**س77 : ان جسر الهوة بين مختلف الفئات والطبقات في المجتمع يكون من حيث**

- أ- الإنتاج والنمو فقط.
- ب- الدخل، ومستوى المعيشة.
- ج- التضخم وتوازن الميزان التجاري.
- د- الموارد الطبيعية فقط.

**ج : ب**

**س78 : تشمل النفقات الإدارية نفقات كل من**

- أ- وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة.
- ب- وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة الزراعة.
- ج- وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، وغيرهما من الوزارات والهيئات التي تُعنى بالإدارة العامة للدولة.
- د- وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية المختلفة.

**ج : ج**

**س79 : تُصنّف النفقات العامة بحسب المعايير الآتية**

- أ- الوظيفة، وطبيعة الإنفاق، والتكرار؛ أو بحسب ما تُحصّله الدولة لقاء الإنفاق.
- ب- الجارية، والرأسمالية، والتحويلية فقط.
- ج- الإدارية، والاجتماعية فقط.
- د- الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

**ج : أ**

**س80 : النفقات الحقيقية تتميز بأن الحكومة**

- أ- تُقدّمها بوصفها مساعداتٍ أو مِنحًا من دون مُقابل.
- ب- تحصل في مُقابلها على سلع وخدمات.
- ج- تُصرفها بشكل غير مُتوقع.
- د- تُخصّصها لتسيير أعمالها اليومية.

**ج : ب**

**س81 : ان دعم أسعار بعض السلع، وتقديم إعانات للفقراء يُعدّ من .**

- أ- النفقات الحقيقية.
- ب- النفقات التحويلية.
- ج- النفقات الرأسمالية.
- د- النفقات الإدارية.

**ج : ب**

**س82 : تهدف النفقات الرأسمالية إلى .**

- أ- دفع رواتب الموظفين وشراء اللوازم المكتبية.
- ب- تسديد فواتير الكهرباء والماء.
- ج- إنشاء أصول جديدة، أو تحسين الأصول الموجودة.
- د- تقديم مساعداتٍ أو مِنحًا من دون مُقابلٍ.

**ج : ج**

**س83 : تُخصّص النفقات الجارية من أجل .**

- أ- إنشاء المدارس والمستشفيات.
- ب- تسيير أعمالها اليومية.
- ج- تسديد أقساط الدين العام فقط.
- د- دعم أسعار السلع.

**ج : ب**

**س84 : من الأمثلة على النفقات غير العادية .**

- أ- رواتب الموظفين.
- ب- دفع فواتير الخدمات.
- ج- نفقات الكوارث الطبيعية، ونفقات الاستجابة للأزمات.
- د- شراء اللوازم المكتبية.

**ج : ج**

**س85 : من أهداف وزارة المالية عند إعداد الموازنة العامة .**

- أ- تصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة.
- ب- تنظيم الإنفاق العام، وتقدير الإيرادات.
- ج- إنشاء أصول جديدة.
- د- تقديم إعانات للفقراء.

**ج : ب**

**س86 : يُقتطع مبلغ مُعيّن من راتب الموظف أو العامل لضريبة .**

- أ- التداول.
- ب- العقارات.
- ج- الدخل.
- د- المبيعات.

**ج : ج**

**س87 : النفقات الاقتصادية تشمل الوزارات التي .**

- أ- تُقدّم خدمات اجتماعية للمواطنين.
- ب- تُعنى بالإدارة العامة للدولة.
- ج- تهتم بشؤون التنمية الاقتصادية.
- د- تُسدد فوائد الديون وأقساطها.

**ج : ج**

**س88 : تُعدّ فوائد الدين العام وأقساطه المستحقة من .**

- أ- النفقات الاجتماعية.
- ب- نفقات الدين العام.
- ج- النفقات الاقتصادية.
- د- النفقات التحويلية.

**ج : ب**

### س89 : من أنواع الضرائب المباشرة .

- أ- ضريبة المبيعات؛ ضريبة التداول.
- ب- ضريبة الدخل؛ ضريبة العقارات.
- ج- النفقات الجارية؛ النفقات الرأسمالية.
- د- النفقات الحقيقية؛ النفقات التحويلية.

ج : ب

### س90 : يُعدُّ فرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفع وتوفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل وسيلة لـ .

- أ- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
- ب- العدالة في توزيع الدخل.
- ج- التوظيف الكامل للموارد.
- د- التحفيز إلى الابتكار والتكنولوجيا.

ج : ب

### تمرين 1 : من أهداف السياسات الاقتصادية تحقيق التنمية المستدامة ويتم ذلك عن طريقـ .

- أ- وضع خطط فعالة لزيادة الإنتاج.
- ب- الموازنة بين النمو الاقتصادي وحماية موارد البيئة.
- ج- فرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.
- د- تسديد فوائد الديون وأقساطها المُستحقة.

### • أيُّ الخيارات الآتية يُمثِّل تصنيفًا للنفقات العامة بحسب طبيعة الإنفاق، لا بحسب الوظيفة أو التكرار أو ما تُحصِّله الدولة لقاء الإنفاق .

- أ- النفقات الإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، ونفقات الدين العام.
- ب- النفقات العادية، والنفقات غير العادية.
- ج- النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية.
- د- النفقات الحقيقية، والنفقات التحويلية.

### • تعد نفقات وزارة الخارجية من .

- أ - نفقات الدين العام .
- ب - النفقات الاجتماعية .
- ج - النفقات الاقتصادية .
- د - النفقات الإدارية .

## الدرس الثاني – تأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي

**س91 : تُصنّف السياسة المالية إلى عدد من الأنواع الرئيسة ، اذكرها .**  
**ج : السياسة المالية التوسعية ؛ السياسة المالية الانكماشية .**

**س92 : وضح المقصود بالسياسة المالية التوسعية .**  
**ج : سياسة تنتهجها الحكومة حين يعاني الاقتصاد حالة من الركود أو البطالة؛ ما يضطرّها إلى ضخّ أموال أكثر في السوق لدفع عجلة الإنتاج، وتلبية الزيادة على الطلب، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك.**

**س93 : ما اهداف انتهاج الدولة للسياسة المالية التوسعية .**  
**ج : تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة مُعدّلات التشغيل، وتحفيز جانب الطلب، وتوسيع نطاق الاستثمار والإنتاج، وخفض مُعدّلات البطالة، وزيادة نسب الدخل.**

**س94 : إذا انتهجت الدولة سياسة توسّعية ؛ فإنّ مؤسساتها المالية ستعمل على استخدام أدواتها في مَنحين اثنين، اذكرهما .**

**ج :**  
**أ- زيادة حجم الإنفاق العام على المشروعات والأجور وحُزم الدعم.**  
**ب - تخفيض نسب الضرائب على الشركات والأفراد.**

**س95 : علل : تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وخاصة في قطاع الاستثمارات وخفض نسب الضرائب .**  
**ج : لزيادة السيولة النقدية لدى الافراد والشركات .**

**س96 : وضح : إنَّ توجُّه الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وبخاصة في قطاع الاستثمارات، وخفض نسب الضرائب، يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والشركات .**

ج : ذلك أنَّ تخفيض نسب الضرائب يعني أخذ الدولة جزءًا بسيطًا من النقد، وترك الباقي في أيدي الأفراد والشركات؛ لاستثماره، وإعادة توظيفه وتشغيله، وزيادة عدد العمال، ومنح مزيد من الأجور ورفعها في بعض الحالات. وبذلك تُمكن الحكومة السوق من التحرك، فيزيد الطلب على السلع والخدمات، ويتمكّن المُستثمرون من زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، فتزيد الإيرادات، وتتضاعف الأرباح؛ ما يسمح لهم بإعادة استثمار المال في مشروعات إضافية، تُفضي إلى انتعاش الاقتصاد في مختلف القطاعات، وإنهاء حالة الركود الاقتصادي السائدة.

**س97 : علل : يؤدي تخفيض نسب الضرائب إلى زيادة السيولة النقدية .**

ج : لأنَّ تخفيض نسب الضرائب يعني أخذ الدولة جزءًا بسيطًا من النقد، وترك الباقي في أيدي الأفراد والشركات .

**س98 : علل : تسعى الدولة لترك النقود في أيدي الأفراد والشركات .**

ج : لاستثماره، وإعادة توظيفه وتشغيله، وزيادة عدد العمال، ومنح مزيد من الأجور ورفعها في بعض الحالات .

**س99 : ما نتائج تمكين الحكومة السوق من التحرك .**

ج : زيادة الطلب على السلع والخدمات .

**س100 : ما دور المستثمرون عند زيادة الطلب على السلع والخدمات .**

ج : زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه .

**س101 : ماذا يترتب على زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه من قبل المستثمرين .**

ج : زيادة الإيرادات، وتتضاعف الأرباح .

**س102 : إلى ماذا تُفْضَى إعادة استثمار المال في مشروعات إضافية.**  
**ج :** تُفْضَى إلى انتعاش الاقتصاد في مختلف القطاعات، وإنهاء حالة الركود الاقتصادي السائدة.

**س103 : علّل: تُمكّن السياسة المالية التوسعية السوق من التحرك .**  
**ج :** بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وخفض نسب الضرائب.

**س104 : اذكر مثالا يوضح طرق لتطبيق الحكومة الأردنية لسياسة مالية توسعية، لتحفيز الاقتصاد، وتحسين مستوى المعيشة.**  
**ج :** من خلال إنشاء مدارس ومستشفيات جديدة، وزيادة رواتب الموظفين، وخفض نسب ضريبة الدخل.

**س105: لماذا تلجأ الدولة أحيانا إلى زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الكبرى.**  
**ج :** لزيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والشركات، وترك النقد في أيديهم لاستثماره، وإعادة توظيفه وتشغيله.

**س106 : ما الاثر المتوقع في الاقتصاد بعد زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الكبرى.**

**ج :** زيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتمكّن المستثمرون من زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، فتزيد الإيرادات، وتتضاعف الأرباح؛ ما يسمح بإعادة استثمار المال في مشروعات إضافية، ممّا يُفْضَى إلى انتعاش الاقتصاد في مختلف القطاعات، وإنهاء حالة الركود الاقتصادي السائدة.

**س107: ما هي النتائج المباشرة بعد زيادة حجم الانفاق وتخفيض الضرائب من قبل الدولة .**

- ج :**
- زيادة الاستثمار.
  - التوظيف.
  - رفع الأجور.
  - زيادة الطلب على السلع والخدمات.

**س108 : ما تأثير زيادة حجم الانفاق وتخفيض الضرائب من قبل الدولة على الاقتصاد.**

ج : إنعاش الاقتصاد ؛ إنهاء حالة الركود الاقتصادي ( إعادة التوازن الاقتصادي ) .

**س109 : متى تلجأ الدولة لزيادة حجم الانفاق وتخفيض الضرائب .**

ج : عندما تكون حالة الاقتصاد ( ركود، بطالة، قلة الطلب على السلع والخدمات ) .

**س110 : وضح المقصود بالسياسة المالية الانكماشية .**

ج : سياسة تنتهجها الحكومة للحدّ من الطلب الكلي في قطاع الاقتصاد؛ إذ تعمل الدولة على كبح جماح التضخم الذي يُعدُّ سبباً للإنفاق الزائد في السوق، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ومن ثمّ استقرار الوضع الاقتصادي.

**س111 : ما الهدف من اتباع الدولة للسياسة المالية الانكماشية .**

ج : السيطرة على التضخم، وإبطاء النمو الاقتصادي.

**س112 : إذا قرّرت الدولة اتباع سياسة مالية انكماشية، للسيطرة على التضخم،**

**وإبطاء النمو الاقتصادي؛ فإنّ مؤسساتها المالية ستعمل على استخدام أدواتها في**

**مَنحيين اثنين، اذكرهما .**

ج :

أ - خفض حجم الإنفاق الحكومي، مثل: تقليل الدعم المُخصَّص لبعض السلع، وتأجيل عدد من المشروعات الحكومية.

ب - زيادة نسب الضرائب، مثل: ضريبة الدخل، أو ضريبة المبيعات، أو كليهما في آنٍ معاً.

**س113 : كيف يتم خفض حجم الانفاق الحكومي .**

ج : بتقليل الدعم المُخصَّص لبعض السلع، وتأجيل عدد من المشروعات الحكومية.

**س114 : ما هو اثر قيام الدولة بحجز كمية كبيرة من النقد وإيداعه في الخزينة.**  
**ج :** يعني أن يتبقى قليل من المال لدى الأفراد والشركات لاستخدامه في الاستثمار والإنفاق والاستهلاك، سعيًا من الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي المنشود .

**س115: ما أثر حجز الدولة للنقد على التوظيف والأجور .**  
**ج :** يحول دون فتح باب التوظيف على مصراعيه، ويمنع رفع الأجور.

**س116 : كيف يؤثر حجز الدولة للنقد على التشغيل والإنتاج .**  
**ج :** يحد من عملية التشغيل وزيادة الإنتاج، فيتقلص الاقتصاد وينكمش .

**س117 : ما الأثر النهائي لحجز الدولة للنقد على حجم الطلب الكلي والفجوة التضخمية.**  
**ج :** ينخفض حجم الطلب الكلي، وتضيق الفجوة التضخمية.

**س118 : ما هي النتائج المباشرة بعد خفض حجم الانفاق وزيادة الضرائب من قبل الدولة.**

- ج :**
- الحدّ من الطلب الكلي.
  - الحدّ من التضخّم.
  - تقليل حجم الاستثمار.

**س119 : ما تأثير تخفيض حجم الانفاق وزيادة الضرائب من قبل الدولة على الاقتصاد.**

**ج :** إبطاء النمو الاقتصادي و استعادة التوازن الاقتصادي.

**س120 : متى تلجأ الدولة لخفض حجم الانفاق وزيادة الضرائب.**

**ج :** عندما تكون حالة الاقتصاد: نمو اقتصادي، زيادة في الطلب، ارتفاع في الأسعار، تضخّم.

**س121 : أفترض أنك خبير اقتصادي مُتخصّص في النشاط الاقتصادي. ما النصيحة التي تقدّمها للمؤسسات الحكومية بخصوص استخدامها أدوات السياسة المالية ( الضرائب، الإنفاق الحكومي ) على نحو يعيد إلى الاقتصاد توازنه في كل حالة ممّا يأتي.**

- 1 - مرور الاقتصاد بحالة من الركود الشديد .
- 2 - زيادة الأسعار للسلع والخدمات .
- 3 - ارتفاع الطلب على السلع والخدمات .
- 4 - تراجع النشاط الاقتصادي .
- 5 - ارتفاع مُعدّلات البطالة .
- 6 - ظهور مُعدّلات تضخّم مُرتفعة .
- 7 - تميّز الاقتصاد بحالة من النمو .
- 8 - انخفاض مُعدّلات التوظيف .

**ج :**

- 1 - مرور الاقتصاد بحالة من الركود الشديد. ( تخفيض الضرائب ؛ زيادة الانفاق )
- 2 - زيادة الأسعار للسلع والخدمات. ( زيادة الضرائب ؛ خفض الانفاق )
- 3 - ارتفاع الطلب على السلع والخدمات. ( زيادة الضرائب ؛ خفض الانفاق )
- 4 - تراجع النشاط الاقتصادي. ( تخفيض الضرائب ؛ زيادة الانفاق )
- 5 - ارتفاع مُعدّلات البطالة. ( تخفيض الضرائب ؛ زيادة الانفاق )
- 6 - ظهور مُعدّلات تضخّم مُرتفعة. ( زيادة الضرائب ؛ خفض الانفاق )
- 7 - تميّز الاقتصاد بحالة من النمو. ( زيادة الضرائب ؛ خفض الانفاق )
- 8 - انخفاض مُعدّلات التوظيف. ( تخفيض الضرائب ؛ زيادة الانفاق )

**س122 : لا تقتصر آثار السياسة المالية على المستوى الوطني فحسب، بل تمتدّ لتؤثر تأثيرًا مباشرًا في حياة الأفراد اليومية ؛ اذكر أبرز هذه التأثيرات .**

**ج :** أبرز التأثيرات هي : ما يلمسه المواطن من تغيّرات في دخله، وقدرته الشرائية، وأسعار السلع والخدمات، بناءً على ما تتّخذها الدولة من قرارات بخصوص رفع الضرائب أو خفضها، وزيادة الدعم الحكومي أو تقليصه .

### **س123 : وضح أثر السياسة المالية عند زيادة الضرائب .**

ج : عندما ترتفع الضرائب، ينخفض الدخل المتاح للأفراد؛ لأنَّ جزءًا كبيرًا منه يذهب إلى خزينة الدولة. وإذا كانت الزيادة في الضرائب تطال المبيعات أو الاستيراد، فإنَّ أسعار السلع والخدمات سترتفع؛ ما يُثقل كاهل المُستهلك. وفي ظلِّ ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل، فإنَّ قدرة الأفراد على الادخار أو شراء السلع الكبرى ( مثل: السيارات، والمنازل ) ستتخف؛ ما يؤثر سلبًا في النشاط الاقتصادي بوجه عام .

### **س124 : وضح أثر السياسة المالية على الافراد عند زيادة الضرائب .**

ج : عندما ترتفع الضرائب، ينخفض الدخل المتاح للأفراد؛ لأنَّ جزءًا كبيرًا منه يذهب إلى خزينة الدولة وفي ظلِّ ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل، فإنَّ قدرة الأفراد على الادخار أو شراء السلع الكبرى ( مثل: السيارات، والمنازل ) ستتخف.

### **س125 : علل : عندما ترتفع الضرائب، ينخفض الدخل المتاح للأفراد .**

ج : لأنَّ جزءًا كبيرًا منه يذهب إلى خزينة الدولة .

### **س126 : وضح أثر السياسة المالية على السلع والخدمات عند زيادة الضرائب .**

ج : إذا كانت الزيادة في الضرائب تطال المبيعات أو الاستيراد، فإنَّ أسعار السلع والخدمات سترتفع .

### **س127 : وضح أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي عند زيادة الضرائب .**

ج : ان زيادة الضرائب يؤثر سلبًا في النشاط الاقتصادي بوجه عام .

### **س128 : وضح أثر السياسة المالية عند خفض الضرائب .**

ج : عندما تنخفض الضرائب، يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يُعزِّز قدرتهم على الإنفاق والشراء، ومن ثمَّ يزيد الطلب على السلع والخدمات، فتشهد الأسواق حالة من الازدهار والنشاط، ويشعر المواطن براحة أكبر في إدارة ميزانيته وتلبية احتياجاته. على سبيل المثال، أسهم خفض الضرائب على السيارات الكهربائية في تمكين بعض الأردنيين من اقتنائها بتكلفة أقل؛ ما شجّع انتشارها في الأسواق.

### س129 : **وضح أثر السياسة المالية على الافراد عند خفض الضرائب.**

ج : عندما تنخفض الضرائب، يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يعزز قدرتهم على الإنفاق والشراء ويشعر المواطن براحة أكبر في إدارة ميزانيته وتلبية احتياجاته.

### س130 : **علل : عند خفض الضرائب، يعزز قدرة الافراد على الانفاق والشراء .**

ج : لانه يزداد الدخل المتاح للأفراد.

### س131 : **وضح أثر السياسة المالية على السلع والخدمات عند خفض الضرائب .**

ج : عند خفض الضرائب يزيد الطلب على السلع والخدمات.

### س132: **وضح أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي عند خفض الضرائب.**

ج : عندما تنخفض الضرائب، يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يعزز قدرتهم على الإنفاق والشراء، ومن ثمَّ يزيد الطلب على السلع والخدمات، فتشهد الأسواق حالة من الازدهار والنشاط.

### س133 : **اذكر مثالا واقعيا يوضح أثر السياسة المالية عند خفض الضرائب في**

**الأردن.**

ج : أسهم خفض الضرائب على السيارات الكهربائية في تمكين بعض الأردنيين من اقتنائها بتكلفة أقل؛ ما شجّع انتشارها في الأسواق.

### س134 : **وضح أثر السياسة المالية عند زيادة الدعم الحكومي .**

ج : تؤدي زيادة الدعم الحكومي إلى انخفاض أسعار كثير من السلع الأساسية، مثل: الوقود، والخبز، والكهرباء، والماء؛ ما يحسّن قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها اليومية، ويخفّف الأعباء المالية عن ذوي الدخل المحدود. على سبيل المثال، يسهم دعم الحكومة لأسعار الخبز والكهرباء في استقرار نفقات الأسر، والمحافظة على مستوى معيشتها.

**س135 : وضح أثر السياسة المالية على السلع الأساسية عند زيادة الدعم الحكومي**  
 ج : تؤدي زيادة الدعم الحكومي إلى انخفاض أسعار كثير من السلع الأساسية، مثل: الوقود، والخبز، والكهرباء، والماء؛ ما يحسن قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها اليومية، ويخفف الأعباء المالية عن ذوي الدخل المحدود .

**س136 : اذكر مثالا واقعيا يوضح أثر السياسة المالية عند زيادة الدعم الحكومي.**  
 ج : يسهم دعم الحكومة لأسعار الخبز والكهرباء في استقرار نفقات الأسر، والمحافظة على مستوى معيشتها .

**س137 : وضح أثر السياسة المالية عند تقليص الدعم الحكومي.**  
 ج : يتسبب تقليص الدعم الحكومي في ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين بشكل ملحوظ، وبخاصة الأسر ذات الدخل المحدود؛ ما يزيد الضغوط المالية عليها. وقد يؤدي ذلك إلى تزايد الشكاوى الاجتماعية في أوساط المجتمع، ويؤثر سلباً في الاستقرار على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي. على سبيل المثال، يؤدي رفع الدعم عن المحروقات إلى ارتفاع أجور النقل والمواصلات، وزيادة تكاليف العديد من السلع والخدمات الأخرى.

**س138 : وضح أثر السياسة المالية على المواطنين عند تقليص الدعم الحكومي .**  
 ج : يتسبب تقليص الدعم الحكومي في ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين بشكل ملحوظ، وبخاصة الأسر ذات الدخل المحدود؛ ما يزيد الضغوط المالية عليها .

**س139 : وضح أثر السياسة المالية على المجتمع عند تقليص الدعم الحكومي.**  
 ج : يؤدي ذلك إلى تزايد الشكاوى الاجتماعية في أوساط المجتمع .

**س140 : وضح أثر السياسة المالية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي عند تقليص الدعم الحكومي.**  
 ج : يؤثر سلباً في الاستقرار على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي .

**س141 : اذكر مثالا واقعيا يوضح أثر السياسة المالية عند تقليص الدعم الحكومي**  
**ج : يؤدي رفع الدعم عن المحروقات إلى ارتفاع أجور النقل والمواصلات، وزيادة تكاليف العديد من السلع والخدمات الأخرى .**

**س142 : تؤدي التطبيقات الإلكترونية دورًا مهمًا في تسهيل الإجراءات على المواطنين، وتسهم إسهامًا فعالًا في حفظ السجلات وتأمين البيانات ؛ اذكر مثالا يوضح ذلك .**

**ج : أصبحت الضرائب تُحصَل إلكترونياً عن طريق بعض الأنظمة الإلكترونية، مثل نظام eFAWATEERcom ؛ ما سهّل على المواطنين عملية دفع الضرائب .**

**س143 : سياسة تنتهجها الحكومة حين يعاني الاقتصاد حالةً من الركود أو البطالة تُسمّى:**

- أ- السياسة المالية الانكماشية.
- ب- السياسة المالية التوسعية.
- ج- السياسة النقدية التوسعية.
- د- السياسة الاستثمارية.

**ج : ب**

**س144 : تهدف السياسة المالية التوسعية إلى .**

- أ- الحد من الطلب الكلي.
- ب- السيطرة على التضخم.
- ج- تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل.
- د- تقليل الاستثمار.

**ج : ج**

**س145 : من أهداف السياسة المالية التوسعية .**

أ- خفض معدلات البطالة .

ب- تقليل الإنتاج .

ج- الحد من الاستثمار .

د- تقليل الطلب .

**ج : أ**

**س146 : تعمل المؤسسات المالية عند اتباع سياسة مالية توسعية على .**

أ- خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب .

ب- زيادة حجم الإنفاق العام وتخفيض نسب الضرائب .

ج- زيادة الضرائب وتقليل الدعم .

د- تقليل الاستثمار .

**ج : ب**

**س147 : زيادة حجم الإنفاق العام فى السياسة المالية التوسعية يشمل .**

أ- المشروعات والأجور وحزم الدعم .

ب- الضرائب والرسوم الجمركية .

ج- أسعار الفائدة والقروض .

د- الصادرات والواردات .

**ج : أ**

**س148 : يؤدي تخفيض نسب الضرائب إلى .**

أ- انخفاض السيولة النقدية .

ب- زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والشركات .

ج- تقليل الاستثمارات .

د- انخفاض الطلب على السلع .

**ج : ب**

**س149 : ترك النقود في أيدي الأفراد والشركات يهدف إلى .**

- أ- تقليل الإنفاق الاستهلاكي.
  - ب- استثمارها وإعادة توظيفها وتشغيلها.
  - ج- تقليل عدد العمال.
  - د- تخفيض الإنتاج.
- ج : ب**

**س150 : من الأمثلة على تطبيق السياسة المالية التوسعية في الأردن .**

- أ- زيادة الضرائب على السلع.
  - ب- إنشاء مدارس ومستشفيات جديدة.
  - ج- تقليل الأجور.
  - د- تقليل الإنفاق الحكومي.
- ج : ب**

**س151 : السياسة المالية الانكماشية هي سياسة تهدف إلى .**

- أ- زيادة الطلب الكلي.
  - ب- الحد من الطلب الكلي في الاقتصاد.
  - ج- زيادة الاستثمار.
  - د- زيادة التشغيل.
- ج : ب**

**س152 : من أدوات السياسة المالية الانكماشية .**

- أ- زيادة الإنفاق الحكومي.
  - ب- خفض الإنفاق الحكومي.
  - ج- زيادة الأجور.
  - د- زيادة الدعم.
- ج : ب**

**س153 : ارتفاع الضرائب على المبيعات أو الاستيراد يؤدي إلى .**

- أ- انخفاض أسعار السلع.
  - ب- ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
  - ج- ثبات الأسعار.
  - د- انخفاض الطلب.
- ج : ب**

**س154 : عند خفض الضرائب فإنه .**

- أ- ينخفض الدخل المتاح للأفراد.
  - ب- يزداد الدخل المتاح للأفراد.
  - ج- يبقى الدخل ثابتاً.
  - د- ينخفض الطلب.
- ج : ب**

**س155 : من السلع التي يشملها الدعم الحكومي .**

- أ- الوقود والخبز والكهرباء والماء.
  - ب- السيارات والأجهزة الكهربائية.
  - ج- الملابس والأثاث.
  - د- الهواتف المحمولة.
- ج : أ**

**س156 : ان تقليص الدعم الحكومي يؤثر بشكل أكبر في .**

- أ- الأسر ذات الدخل المرتفع.
  - ب- الأسر ذات الدخل المحدود.
  - ج- الشركات الكبرى.
  - د- المستثمرين.
- ج : ب**

**س157 : رفع الدعم عن المحروقات يؤدي إلى .**

- أ- انخفاض أجور النقل.
  - ب- ارتفاع أجور النقل والمواصلات.
  - ج- انخفاض أسعار السلع.
  - د- زيادة الدعم الحكومي.
- ج : ب**

**س158 : تهدف السياسة المالية التوسعية إلى تحفيز .**

- أ- العرض .
  - ب- الطلب .
  - ج- الادخار .
  - د- الاستيراد .
- ج : ب**

**س159 : من نتائج تخفيض نسب الضرائب على الشركات والأفراد .**

- أ- تقليل السيولة النقدية في السوق.
  - ب- ترك جزء أكبر من النقد في أيدي الأفراد والشركات.
  - ج- تقليل الطلب على السلع والخدمات.
  - د- تقليل الاستثمار.
- ج : ب**

**س160 : ان زيادة عدد العمال ومنح مزيد من الأجور يحدث نتيجة لـ .**

- أ- زيادة الضرائب .
  - ب- زيادة الاستثمار والإنتاج .
  - ج- تقليل الإنفاق الحكومي .
  - د- تقليل الطلب الكلي .
- ج : ب**

**س161 : تلجأ الدولة إلى السياسة المالية الانكماشية عندما يكون الاقتصاد**

- أ- يعاني ركوداً شديداً.
  - ب- يشهد تضخماً وارتفاعاً في الأسعار.
  - ج- يعاني انخفاض الطلب.
  - د- يعاني ارتفاع البطالة.
- ج : ب**

**س162 : يؤدي تقليل الدعم المخصص لبعض السلع إلى**

- أ- زيادة الإنفاق الحكومي.
  - ب- خفض حجم الإنفاق الحكومي.
  - ج- زيادة الطلب الكلي.
  - د- زيادة الاستثمار.
- ج : ب**

**س163 : أيّ السياسات المالية الآتية تُعدّ الأنسب عندما يمرّ الاقتصاد بحالة من الركود الشديد**

- أ- زيادة الضرائب وخفض حجم الإنفاق الحكومي.
  - ب- تخفيض الضرائب وزيادة حجم الإنفاق الحكومي.
  - ج- زيادة الضرائب وزيادة حجم الإنفاق الحكومي.
  - د- تخفيض الضرائب وخفض حجم الإنفاق الحكومي.
- ج : ب**

**س164 : عند ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد، فإن الإجراء الأنسب للحكومة هو**

- أ- زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي.
  - ب- تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.
  - ج- زيادة الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.
  - د- تثبيت الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي.
- ج : ب**

**س165 : إذا ظهرت معدلات تضخم مرتفعة في الاقتصاد، فإن السياسة المالية المناسبة هي .**

- أ- تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.
- ب- زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي.
- ج- تخفيض الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي.
- د- زيادة الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.

**ج : ب**

**س166 : أيّ الحالات الآتية تستدعي تطبيق سياسة مالية توسعية .**

- أ- ارتفاع معدلات التضخم.
- ب- زيادة الأسعار في الاقتصاد.
- ج- ارتفاع معدلات البطالة.
- د- ارتفاع الطلب الكلي على السلع.

**ج : ج**

**س167 : أيّ الحالات الآتية تستدعي تطبيق سياسة مالية انكماشية .**

- أ- الركود الاقتصادي.
- ب- انخفاض معدلات التوظيف.
- ج- تراجع النشاط الاقتصادي.
- د- ارتفاع معدلات التضخم.

**ج : د**

**س168 : أيّ الحالات الآتية يُتَوَقَّع أن تتجه فيها الحكومة إلى تقليل حجم الطلب الكلي في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة المالية .**

- أ- انخفاض معدلات التوظيف في الاقتصاد.
- ب- تراجع النشاط الاقتصادي في الدولة.
- ج- ظهور معدلات تضخم مرتفعة في الاقتصاد.
- د- مرور الاقتصاد بحالة من الركود الاقتصادي.

**ج : ج**

**تمرين 2 : أيّ الحالات الاقتصادية الآتية تستدعي استخدام أدوات السياسة المالية بهدف الحدّ من الضغوط التضخمية في الاقتصاد .**

- أ- ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الطلب الكلي.
- ب- زيادة الأسعار للسلع والخدمات في الاقتصاد.
- ج- تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستثمار.
- د- انخفاض معدلات التوظيف في الاقتصاد.

**تمرين 3 : 1- أيّ الحالات الآتية تُشير إلى ضرورة تدخّل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية بهدف تنشيط النشاط الاقتصادي وزيادة مستويات التوظيف .**

- أ- ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.
- ب- زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- ج- مرور الاقتصاد بحالة من الركود وتراجع النشاط الاقتصادي.
- د- تميّز الاقتصاد بحالة من النمو الاقتصادي.

**2 - من الآثار المحتملة للسياسة المالية الانكماشية .**

- أ- ارتفاع معدلات التضخم.
- ب- انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد .
- ج- زيادة الاستثمار.
- د- زيادة عدد العمال.

**3 - إذا خفضت الحكومة الضرائب ورفعت الدعم عن الوقود، فإن التأثير المتوقع على الأسعار والطلب سيكون .**

- أ- انخفاض الأسعار وزيادة الطلب.
- ب- ارتفاع الأسعار وزيادة السيولة النقدية لدى الأفراد.
- ج- انخفاض الأسعار وانخفاض السيولة النقدية.
- د- ارتفاع الطلب وانخفاض الأسعار.

## الدرس الثالث – السياسة النقدية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

**س169 : من أبرز مهام البنك المركزي رسم السياسة النقدية وتنفيذها ؛ وضح المقصود بذلك .**

ج : وهي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لضبط حجم النقد المعروض وأسعار الفائدة تحقيقاً لأهداف اقتصادية مُعيَّنة، يأتي في مُقدِّمتها السيطرة على التضخم.

**س170 : تُصنَّف السياسة النقدية إلى نوعين رئيسيين، اذكرهما .**  
ج : السياسة النقدية التوسُّعية و السياسة النقدية الانكماشية .

**س171 : وضح المقصود بالسياسة النقدية التوسُّعية .**  
ج : هي إجراءات تهدف إلى زيادة المعروض النقدي لتحفيز النمو الاقتصادي.

**س172 : وضح المقصود بالسياسة النقدية الانكماشية .**  
ج : هي إجراءات تهدف إلى تقليل المعروض النقدي للحدِّ من التضخم.

**س173 : يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية ؛ اذكر هذه الأدوات .**

ج :

- 1 – سعر إعادة الخصم.
- 2 – عمليات السوق المفتوحة.
- 3 – نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي.

**س174 : علل : تُعدُّ أسعار الفائدة واحدة من أهمِّ أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي .**

ج : للتحكم في حركة الاقتصاد .

**س175 : ان تأثير استخدام أسعار الفائدة ( سعر إعادة الخصم ) يختلف تبعًا لاختلاف الهدف ؛ اذكر هذه الأهداف .**  
**ج : تنشيط الاقتصاد، أو كبح جماح التضخم .**

**س176 : وضح كيفية استخدام سعر إعادة الخصم في السياسة النقدية التوسعية.**  
**ج : حين يمر الاقتصاد بحالة من الركود، فإن البنك المركزي يلجأ إلى استخدام أدواته، ومنها خفض سعر الفائدة ، لتحفيز النشاط الاقتصادي. وفي هذه الحالة، تقلّ العوائد على إيداع الأموال في البنوك؛ ما يدفع بعض المُستثمرين إلى البحث عن بدائل أكثر ربحًا، مثل الاستثمار في المشروعات أو العقارات. وفي الوقت نفسه، يصبح الاقتراض من البنوك أكثر سهولة وأقلّ كلفة، فيتشجّع الأفراد والشركات لأخذ القروض، ثمّ إنفاقها في الأسواق؛ ما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية، وزيادة السيولة النقدية، وتحريك عجلة الإنتاج.**

**س177 : متى يلجأ البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة.**  
**ج : حين يمر الاقتصاد بحالة من الركود.**

**س178 : لماذا يلجأ البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة .**  
**ج : لتحفيز النشاط الاقتصادي.**

**س179 : ما الإجراء الذي يلجأ إليه البنك المركزي لتحفيز النشاط الاقتصادي عند مرور الاقتصاد بحالة من الركود.**  
**ج : خفض سعر الفائدة.**

**س180 : ما الأثر المترتب على خفض سعر الفائدة على إيداع الأموال في البنوك.**  
**ج : تقلّ العوائد على إيداع الأموال في البنوك.**

**س181 : ما الأثر الذي يترتب على انخفاض العوائد على إيداع الأموال في البنوك بالنسبة إلى المستثمرين.**  
**ج : يدفع بعض المستثمرين إلى البحث عن بدائل أكثر ربحًا.**

**س182 : ما البدائل الأكثر ربحاً التي قد يتجه إليها المستثمرون بدل إيداع الأموال في البنوك.**  
**ج : الاستثمار في المشروعات أو العقارات.**

**س183 : كيف يؤثر خفض سعر الفائدة في الاقتراض من البنوك**  
**ج : يصبح الاقتراض من البنوك أكثر سهولة وأقلّ كلفة.**

**س184 : ما الأثر المترتب على سهولة الاقتراض وانخفاض كلفته بالنسبة للأفراد والشركات.**  
**ج : يتشجّع الأفراد والشركات لأخذ القروض.**

**س185 : ما النتيجة الاقتصادية لإنفاق القروض في الأسواق .**  
**ج : تنشيط الدورة الاقتصادية.**

**س186 : ما أثر تنشيط الدورة الاقتصادية في السيولة النقدية .**  
**ج : زيادة السيولة النقدية.**

**س187 : ما أثر زيادة السيولة النقدية في الإنتاج .**  
**ج : تحريك عجلة الإنتاج.**

**س188 : كيف يسهم خفض سعر الفائدة في تنشيط الاقتصاد.**  
**ج : تقلّ العوائد على إيداع الأموال في البنوك، فيبحث المستثمرون عن بدائل أكثر ربحاً مثل الاستثمار في المشروعات أو العقارات، ويصبح الاقتراض من البنوك أكثر سهولة وأقلّ كلفة، فيتشجع الأفراد والشركات لأخذ القروض وإنفاقها في الأسواق؛ ما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة السيولة النقدية وتحريك عجلة الإنتاج.**

**س189 : وضح كيفية استخدام سعر إعادة الخصم في السياسة النقدية الانكماشية.**  
 ج : إذا واجه الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، فإنَّ البنك المركزي يلجأ إلى رفع أسعار الفائدة للحدِّ من ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة، يُفضِّل كثير من الأفراد والمستثمرين إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من العائد المرتفع بدلاً من إنفاقها أو استثمارها؛ ما يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق، وتقليل كمِّ النقد المتداول. وفي الوقت نفسه، تقلُّ رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفة القروض؛ ما يُفضي إلى تراجع الإنفاق الكلي، ثمَّ انخفاض الضغط على الأسعار. وبذلك تُسهم السياسة النقدية الانكماشية في تقليل المعروض النقدي وخفض مستوى الإنفاق العام؛ ما يساعد على احتواء التضخم، واستعادة التوازن في عجلة الاقتصاد.

**س190: متى يلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة.**  
 ج : إذا واجه الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة.

**س191 : علل : يلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة.**  
 ج : للحد من ارتفاع الأسعار.

**س192 : علل : يفضل كثير من الأفراد والمستثمرين إيداع أموالهم في البنوك عند ارتفاع أسعار الفائدة.**  
 ج : للاستفادة من العائد المرتفع بدلاً من إنفاقها أو استثمارها.

**س193 : ما أثر إيداع الأموال في البنوك بدلاً من إنفاقها أو استثمارها في الأسواق.**  
 ج : سحب السيولة النقدية من الأسواق.

**س194: ما هي نتيجة سحب السيولة النقدية من الأسواق.**  
 ج : تقليل كمِّ النقد المتداول.

**س195: كيف يؤثر ارتفاع تكلفة القروض في رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض.**  
 ج : تقلُّ رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفة القروض.

**س196 : ما هي النتيجة المترتبة على انخفاض الاقتراض.**  
ج : تراجع الإنفاق الكلي.

**س197: ما أثر تراجع الإنفاق الكلي في الأسعار.**  
ج : انخفاض الضغط على الأسعار.

**س198: بماذا تسهم السياسة النقدية الانكماشية.**  
ج : تقليل المعروض النقدي وخفض مستوى الإنفاق العام.

**س199 : ما الهدف من تقليل المعروض النقدي وخفض مستوى الإنفاق العام.**  
ج : احتواء التضخم واستعادة التوازن في عجلة الاقتصاد.

**س200 : كيف تسهم السياسة النقدية الانكماشية في احتواء التضخم .**  
ج : برفع أسعار الفائدة، ما يدفع الأفراد والمستثمرين إلى إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من العائد المرتفع، فيؤدي ذلك إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق وتقليل كمّ النقد المتداول، كما تقل رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفة القروض؛ ما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الكلي وانخفاض الضغط على الأسعار، وبذلك يُسهم في احتواء التضخم واستعادة التوازن في عجلة الاقتصاد.

**س201 : أقرن بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية من حيث أسلوب كل منهما في التحكم في سعر الفائدة، وأثر ذلك في النشاط الاقتصادي.**

**السياسة النقدية التوسعية :** أسلوبها في سعر الفائدة: خفض سعر الفائدة.  
الأثر في النشاط الاقتصادي: تقلّ العوائد على إيداع الأموال في البنوك؛ ما يدفع بعض المستثمرين إلى البحث عن بدائل أكثر ربحاً مثل الاستثمار في المشروعات أو العقارات، ويصبح الاقتراض من البنوك أكثر سهولة وأقل كلفة، فيتشجّع الأفراد والشركات لأخذ القروض وإنفاقها في الأسواق؛ ما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية، وزيادة السيولة النقدية، وتحريك عجلة الإنتاج.

**السياسة النقدية الانكماشية:** أسلوبها في سعر الفائدة: رفع أسعار الفائدة.  
الأثر في النشاط الاقتصادي: يُفضّل كثير من الأفراد والمستثمرين إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من العائد المرتفع بدلاً من إنفاقها أو استثمارها؛ ما يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق وتقليل كمّ النقد المتداول، كما تقلّ رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفة القروض؛ ما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الكلي ثم انخفاض الضغط على الأسعار، وبذلك تُسهم في تقليل المعروض النقدي وخفض مستوى الإنفاق العام واحتواء التضخم.

**س202 : علل : تُعدّ عمليات السوق المفتوحة من أهمّ أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي.**  
**ج : تستخدم لتنظيم حجم المعروض النقدي في الاقتصاد .**

**س203 : وضح كيفية استخدام عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية التوسعية.**

**ج : حين ترغب الدولة في زيادة المعروض النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فإنّ البنك المركزي يُسارع إلى شراء أوراق مالية من الأفراد أو المؤسسات. وبذلك يضخّ البنك المركزي أموالاً جديدةً في الأسواق لقاء هذه الأوراق؛ ما يزيد من حجم السيولة النقدية، ويدفع عجلة الاقتصاد إلى مزيد من النمو.**

**س204 : متى يلجأ البنك المركزي إلى شراء الأوراق المالية من الأفراد أو المؤسسات.**

**ج : حين ترغب الدولة في زيادة المعروض النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي.**

**س205 : ما الإجراء الذي يتخذه البنك المركزي لزيادة المعروض النقدي في السياسة النقدية التوسعية.**

**ج : شراء أوراق مالية من الأفراد أو المؤسسات.**

**س206: ماذا نتيجة شراء البنك المركزي للأوراق المالية من الأفراد أو المؤسسات.**  
**ج : يضخ البنك المركزي أموالاً جديدة في الأسواق لقاء هذه الأوراق.**

**س207 : ما أثر ضخ أموال جديدة في الأسواق.**  
**ج : زيادة حجم السيولة النقدية.**

**س208 : ما هو أثر زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد.**  
**ج : يدفع عجلة الاقتصاد إلى مزيد من النمو.**

**س209 : ما العلاقة بين شراء البنك المركزي للأوراق المالية والسيولة النقدية.**  
**ج : شراء الأوراق المالية يؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية.**

**س210 : كيف تسهم عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية التوسعية في تحفيز النشاط الاقتصادي.**

**ج : يشتري البنك المركزي أوراقاً مالية من الأفراد أو المؤسسات، فيضخ أموالاً جديدة في الأسواق؛ ما يزيد من حجم السيولة النقدية ويدفع عجلة الاقتصاد إلى مزيد من النمو .**

**س211 : وضح كيفية استخدام عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية الانكماشية.**

**ج : إذا أرادت الدولة تقليص المعروض النقدي لكبح جماح التضخم، فإنَّ البنك المركزي يَعمد إلى بيع الأسواق مجموعة من الأوراق المالية التي يمتلكها، ويسحب في مُقابل ذلك أموالاً من المُتعامِلين؛ ما يؤدي إلى سحب السيولة من الأسواق، وتقليل حجم الإنفاق، ثمَّ خفض مستويات الطلب الكلي.**

**س212 : متى يعمد البنك المركزي إلى بيع الأوراق المالية في السياسة النقدية الانكماشية.**

**ج : إذا أرادت الدولة تقليص المعروض النقدي لكبح جماح التضخم.**

**س213 : ما الإجراء الذي يتخذه البنك المركزي لتقليص المعروض النقدي.**

**ج : بيع مجموعة من الأوراق المالية التي يمتلكها في الأسواق.**

**س214 : ما الأثر المترتب على سحب الأموال من المتعاملين.**

**ج : سحب السيولة من الأسواق.**

**س215 : ما أثر سحب السيولة من الأسواق في الإنفاق .**

**ج : تقليل حجم الإنفاق .**

**س216 : ما النتيجة التي تترتب على تقليل حجم الإنفاق.**  
**ج : خفض مستويات الطلب الكلي.**

**س217 : كيف تسهم عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية الانكماشية في كبح التضخم.**

**ج :** يعمد البنك المركزي إلى بيع مجموعة من الأوراق المالية التي يمتلكها في الأسواق، ويسحب في مقابل ذلك أموالاً من المتعاملين؛ ما يؤدي إلى سحب السيولة من الأسواق وتقليل حجم الإنفاق ثم خفض مستويات الطلب الكلي.

**س218 : ما التسلسل الاقتصادي لبيع البنك المركزي الأوراق المالية في الأسواق.**

**ج :** بيع الأوراق المالية يؤدي إلى سحب أموال من المتعاملين وبذلك يتم سحب السيولة من الأسواق ويؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق وبالتالي خفض مستويات الطلب الكلي.

**س219: وضح المقصود بنسبة الاحتياطي الإلزامي.**

**ج :** وفقاً لسياسات القطاع المصرفي، تُلزم البنوك التجارية في الدولة بإيداع نسبة مُحدّدة من أموالها في البنك المركزي، ويُطلق على هذا النوع من الإيداع اسم الاحتياطي الإلزامي .

**س220 : علل : تُلزم البنوك التجارية في الدولة بإيداع نسبة مُحدّدة من أموالها في البنك المركزي .**

**ج :** يُعدُّ هذا الإجراء وسيلة لضمان استقرار النظام المصرفي، وأداة يستخدمها البنك المركزي لتنظيم السيولة النقدية والتحكُّم في حجم المعروض النقدي في الاقتصاد.

**س221: وضح كيفية استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي في السياسة النقدية التوسعية.**

قد تشهد الدولة حالة من الركود، أو تعاني ببطءاً في النمو الاقتصادي، فيلجأ البنك المركزي حينئذٍ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تلزم البنوك التجارية بإيداع جزء من أموالها لديه، وهو ما يزيد من كمّ النقد المتوافر في هذه البنوك؛ ما يمكنها من تقديم مزيد من القروض للأفراد والشركات. وبذلك يزداد المعروض النقدي في الأسواق، وتنشط حركة الاستثمار والإنفاق؛ ما يسهم في تحفيز الاقتصاد، وتحريك عجلة الإنتاج.

**س222: متى يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.**  
ج : حين تشهد الدولة حالة من الركود أو تعاني ببطءاً في النمو الاقتصادي.

**س223: ما الإجراء الذي يتخذه البنك المركزي في السياسة النقدية التوسعية عند حدوث ركود اقتصادي.**

ج : تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

**س224: ما أثر تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في البنوك التجارية.**  
ج : يزيد من كمّ النقد المتوافر في هذه البنوك.

**س225: كيف يؤثر زيادة النقد المتوافر في البنوك على الإقراض.**  
ج : يمكن من تقديم مزيد من القروض للأفراد والشركات.

**س226: ما أثر زيادة القروض المقدّمة للأفراد والشركات.**  
ج : يزداد المعروض النقدي في الأسواق.

**س227: ما أثر زيادة المعروض النقدي في الأسواق في النشاط الاقتصادي.**  
ج : تنشط حركة الاستثمار والإنفاق.

**س228 : ما النتيجة الاقتصادية من تنشيط الاستثمار والإنفاق.**  
**ج : تحفيز الاقتصاد وتحريك عجلة الإنتاج.**

**س229 : كيف يسهم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في تحفيز الاقتصاد.**  
**ج : يزيد من كمّ النقد المتوافر في البنوك التجارية؛ ما يمكّنها من تقديم مزيد من القروض للأفراد والشركات، وبذلك يزداد المعروض النقدي في الأسواق وتنشط حركة الاستثمار والإنفاق؛ ما يسهم في تحفيز الاقتصاد وتحريك عجلة الإنتاج.**

**س230 : ما التسلسل الاقتصادي الناتج عن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.**  
**ج : زيادة النقد المتوافر في البنوك تسهم في تقديم مزيد من القروض وتؤدي الى زيادة المعروض النقدي مما يساعد على تنشيط الاستثمار والإنفاق وبالتالي تحفيز الاقتصاد وتحريك عجلة الإنتاج.**

**س231 : وضح كيفية استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي في السياسة النقدية الانكماشية.**

**ج : حين يشهد الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، فإنّ البنك المركزي يسعى إلى تقليل السيولة النقدية في الأسواق عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية. وهذا يعني أنّ البنوك تُضطرُّ إلى إيداع نسبة أكبر من أموالها في البنك المركزي؛ ما يقلل من قدرتها على منح القروض. وبذلك ينخفض المعروض النقدي، ويتراجع حجم الإنفاق الكلي؛ ما يسهم في الحدّ من التضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

**س232 : متى يسعى البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.**  
**ج : حين يشهد الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة.**

**س233 : ما الهدف من رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي في السياسة النقدية الانكماشية.**  
**ج : تقليل السيولة النقدية في الأسواق.**

**س234 : كيف يسعى البنك المركزي إلى تقليل السيولة النقدية في الأسواق.**  
**ج : عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية.**

**س235 : ماذا يترتب على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بالنسبة إلى البنوك التجارية**  
**ج : تضطر البنوك إلى إيداع نسبة أكبر من أموالها في البنك المركزي.**

**س236 : ما أثر إيداع البنوك نسبة أكبر من أموالها في البنك المركزي.**  
**ج : يقلل من قدرتها على منح القروض.**

**س237 : ما النتيجة المترتبة على تقليل قدرة البنوك على منح القروض .**  
**ج : ينخفض المعروض النقدي.**

**س238 : ما أثر انخفاض المعروض النقدي في الإنفاق .**  
**ج : تراجع حجم الإنفاق الكلي.**

**س239 : ما النتيجة الاقتصادية لتراجع الإنفاق الكلي .**  
**ج : الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

**س240 : كيف يسهم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي في الحد من التضخم.**  
**ج : تضطر البنوك إلى إيداع نسبة أكبر من أموالها في البنك المركزي؛ ما يقلل من قدرتها على منح القروض، وبذلك ينخفض المعروض النقدي ويتراجع حجم الإنفاق الكلي؛ ما يسهم في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

**س241 : ما التسلسل الاقتصادي الناتج عن رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي .**  
**ج : إيداع نسبة أكبر من أموال البنوك في البنك المركزي يؤدي إلى تقليل قدرتها على منح القروض مما يؤدي إلى انخفاض المعروض النقدي و تراجع حجم الإنفاق الكلي وبالتالي الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

**س242 : ما أثر تحفيز الحركة الاقتصادية في الأعمال .**  
**ج : يسهم في نمو الأعمال وتوسعها.**

**س243 : ما نتيجة نمو الأعمال وتوسعها في سوق العمل .**  
**ج : تزداد فرص التوظيف وتنخفض معدلات البطالة.**

**س244 : لماذا تنخفض معدلات البطالة في ظل السياسة النقدية التوسعية .**  
**ج : نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة.**

**س245 : ما أثر تباطؤ النمو الاقتصادي في التوظيف .**  
**ج : قد تضطر بعض المؤسسات إلى الاستغناء عن عدد من الموظفين أو تأجيل عملية التوظيف .**

**س246 : ما النتيجة المترتبة على استغناء المؤسسات عن الموظفين أو تأجيل التوظيف .**  
**ج : ارتفاع معدلات البطالة.**

**س247 : كيف تؤثر السياسة النقدية التوسعية في مشكلة البطالة .**  
**ج : تزيد المعروض النقدي في الأسواق، وتشجع الإنفاق والاستثمار وتنشط الحركة الاقتصادية؛ ما يسهم في نمو الأعمال وتوسعها فتزداد فرص التوظيف وتنخفض معدلات البطالة نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة.**

**س248 : كيف تؤثر السياسة النقدية الانكماشية في معدلات البطالة .**  
**ج : ينكمش المعروض النقدي؛ ما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، وقد تضطر بعض المؤسسات إلى الاستغناء عن عدد من الموظفين أو تأجيل عملية التوظيف؛ ما يعني ارتفاع معدلات البطالة.**

## س249 : ما الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية من حيث تأثير كل منهما في حجم المعروض النقدي في الأسواق.

ج : السياسة النقدية التوسعية : تزيد المعروض النقدي في الأسواق.  
السياسة النقدية الانكماشية : ينكمش أو ينخفض المعروض النقدي في الأسواق.

## س250 : قارن بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية من حيث الأدوات الثلاث التالية: سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وأثر كل أداة على المعروض النقدي والنشاط الاقتصادي.

ج :

### سعر الفائدة :

السياسة النقدية التوسعية : يتم خفض سعر الفائدة و تقل العوائد على إيداع الأموال في البنوك، فيبحث المستثمرون عن بدائل أكثر ربحاً، ويصبح الاقتراض أسهل وأقل كلفة مما يزيد من الإنفاق والاستثمار ويزيد المعروض النقدي وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد .

السياسة النقدية الانكماشية : يتم رفع سعر الفائدة و يفضل الأفراد والمستثمرون إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من العائد المرتفع، وتقل رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض ويؤدي الى تراجع الإنفاق و انخفاض المعروض النقدي وتقليل النشاط الاقتصادي .

### عمليات السوق المفتوحة :

السياسة النقدية التوسعية : يتم شراء البنك المركزي أوراقاً مالية من الأفراد أو المؤسسات وينتج ضخ أموال جديدة في الأسواق و زيادة السيولة مما يحفز الاقتصاد .

السياسة النقدية الانكماشية : يتم بيع البنك المركزي أوراقاً مالية في الأسواق ويتم سحب أموال من المتعاملين و تقليل السيولة وبالتالي تراجع الإنفاق الكلي للحد من التضخم .

### نسبة الاحتياطي الإلزامي

السياسة النقدية التوسعية : تتم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي وينتج زيادة النقد المتوافر في البنوك مما يمكنها من تقديم مزيد من القروض و زيادة المعروض النقدي مما يؤدي الى تنشيط الاستثمار والإنفاق.

السياسة النقدية الانكماشية : تتم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يضطر البنوك لإيداع نسبة أكبر لدى البنك المركزي مما يقلل من قدرتها على منح القروض ويؤدي الى انخفاض المعروض النقدي و تراجع حجم الإنفاق الكلي للحد من التضخم.

**س251 : تُعرّف السياسة النقدية بأنها:**

- أ- مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لزيادة الضرائب.
  - ب- مجموعة الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لضبط حجم النقد المعروض وأسعار الفائدة.
  - ج- مجموعة القوانين التي تنظم التجارة الخارجية.
  - د- مجموعة السياسات التي تنظم الاستثمار الأجنبي.
- ج : ب**

**س252 : الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الدولة هي .**

- أ- وزارة المالية.
  - ب- البنك المركزي.
  - ج- البنوك التجارية.
  - د- وزارة التخطيط.
- ج : ب**

**س253 : من أبرز أهداف السياسة النقدية .**

- أ- زيادة الاستيراد.
  - ب- السيطرة على التضخم.
  - ج- تقليل الاستثمار الأجنبي.
  - د- رفع الضرائب.
- ج : ب**

**س254 : تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى .**

- أ- تقليل المعروض النقدي في الاقتصاد.
  - ب- زيادة المعروض النقدي لتحفيز النمو الاقتصادي.
  - ج- تثبيت أسعار السلع والخدمات.
  - د- تقليل حجم الاستثمار.
- ج : ب**

**س255 : تهدف السياسة النقدية الانكماشية إلى .**

- أ- زيادة السيولة النقدية في الأسواق.
  - ب- تقليل المعروض النقدي للحد من التضخم.
  - ج- تشجيع الاقتراض من البنوك.
  - د- تحفيز الإنفاق الاستهلاكي.
- ج : ب**

**س256 : من أبرز أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي .**

- أ- سعر إعادة الخصم.
  - ب- الضرائب المباشرة.
  - ج- الرسوم الجمركية.
  - د- الدعم الحكومي.
- ج : أ**

**س257 : يقصد بسعر إعادة الخصم .**

- أ- سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك التجارية على العملاء.
  - ب- سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي للتحكم في حركة الاقتصاد.
  - ج- سعر الفائدة على الودائع الادخارية.
  - د- سعر الفائدة في الأسواق العالمية.
- ج : ب**

**س258 : عندما يمر الاقتصاد بحالة ركود فإن البنك المركزي يلجأ غالبًا إلى .**

- أ- رفع سعر الفائدة.
  - ب- تثبيت سعر الفائدة.
  - ج- خفض سعر الفائدة.
  - د- إلغاء سعر الفائدة.
- ج : ج**

**س259 : يؤدي خفض سعر الفائدة إلى .**

- أ- زيادة تكلفة الاقتراض.
  - ب- تقليل الاستثمار.
  - ج- تسهيل الاقتراض من البنوك.
  - د- تقليل الإنفاق في الأسواق.
- ج : ج**

**س260 : يلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة عندما .**

- أ- يمر الاقتصاد بحالة ركود.
  - ب- ترتفع معدلات التضخم.
  - ج- ينخفض الطلب الكلي.
  - د- تنخفض السيولة النقدية.
- ج : ب**

**س261 : عندما يشتري البنك المركزي أوراقاً مالية من الأفراد فإنه .**

- أ- يقلل السيولة النقدية.
  - ب- يزيد السيولة النقدية في الأسواق.
  - ج- يقلل حجم الاستثمار.
  - د- يرفع أسعار الفائدة.
- ج : ب**

**س262 : شراء البنك المركزي للأوراق المالية يعد من أدوات .**

- أ- السياسة النقدية الانكماشية.
  - ب- السياسة النقدية التوسعية.
  - ج- السياسة المالية.
  - د- السياسة التجارية.
- ج : ب**

**س263 : يقصد بنسبة الاحتياطي الإلزامي .**

- أ- نسبة الضرائب التي تدفعها البنوك.
  - ب- نسبة الأموال التي تودعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي.
  - ج- نسبة الأرباح التي تحققها البنوك.
  - د- نسبة القروض التي تمنحها البنوك.
- ج : ب**

**س264 : عندما يخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي فإن ذلك يؤدي إلى**

- أ- تقليل قدرة البنوك على الإقراض.
  - ب- زيادة قدرة البنوك على منح القروض.
  - ج- تقليل المعروض النقدي.
  - د- ارتفاع أسعار الفائدة.
- ج : ب**

**س265 : رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي يعد من أدوات**

- أ- السياسة النقدية التوسعية.
  - ب- السياسة النقدية الانكماشية.
  - ج- السياسة الاستثمارية.
  - د- السياسة التجارية.
- ج : ب**

**س266 : بعد جائحة كورونا قامت العديد من البنوك المركزية بـ:**

- أ- خفض الضرائب.
  - ب- رفع أسعار الفائدة.
  - ج- زيادة الرواتب.
  - د- تقليل الإنفاق الحكومي.
- ج : ب**

**س267 : من نتائج السياسة النقدية الانكماشية في سوق العمل .**

- أ- زيادة فرص العمل.
  - ب- ارتفاع معدلات البطالة.
  - ج- زيادة الاستثمار.
  - د- زيادة الطلب على العمالة.
- ج : ب**

**س268 : الهدف الرئيس من استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية هو**

- أ- التحكم في حركة الاقتصاد فقط.
  - ب- التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف اقتصادية معينة.
  - ج- زيادة أرباح البنوك التجارية.
  - د- زيادة الاستثمارات الأجنبية.
- ج : ب**

**س269 : الهدف الأساسي من رفع سعر الفائدة في السياسة النقدية الانكماشية هو**

- أ- زيادة الاستثمارات.
  - ب- الحد من ارتفاع الأسعار.
  - ج- زيادة المعروض النقدي.
  - د- تشجيع الاقتراض.
- ج : ب**

**س270 : عندما يشتري البنك المركزي أوراقاً مالية فإنه يقوم بـ .**

- أ- سحب الأموال من الأسواق.
  - ب- ضخ أموال جديدة في الأسواق.
  - ج- تقليل المعروض النقدي.
  - د- رفع أسعار الفائدة.
- ج : ب**

**س271 : عندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي فإن البنوك التجارية**

- أ- تصبح أكثر قدرة على منح القروض.
  - ب- تقل قدرتها على منح القروض.
  - ج- تزيد استثماراتها الخارجية.
  - د- تزيد أرباحها.
- ج : ب**

**س272 : أي الإجراءات الآتية يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح القروض .**

- أ- رفع سعر الفائدة.
  - ب- بيع الأوراق المالية.
  - ج- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
  - د- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.
- ج : ج**

**س273 : أي مما يأتي يُعد من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر مباشرة في قدرة البنوك على الإقراض .**

- أ- سعر إعادة الخصم.
  - ب- عمليات السوق المفتوحة.
  - ج- نسبة الاحتياطي الإلزامي.
  - د- أسعار السلع.
- ج : ج**

**س274 : من نتائج السياسة النقدية التوسعية في الاقتصاد .**

- أ- تحريك عجلة الإنتاج.
  - ب- تقليل الاستثمارات.
  - ج- انخفاض السيولة النقدية.
  - د- ارتفاع البطالة.
- ج : أ**

## تمرين 4 :

**1 - إذا ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير فإن الإجراء الأكثر احتمالاً من البنك المركزي هو.**

- أ- خفض سعر الفائدة.
- ب- شراء الأوراق المالية.
- ج- رفع سعر الفائدة.
- د- تخفيض الاحتياطي الإلزامي.

**2 - أي مما يأتي يعبر عن سياسة نقدية انكماشية .**

- أ- خفض سعر الفائدة.
- ب- شراء السندات الحكومية.
- ج- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.
- د- زيادة القروض البنكية.

**3 - أي مما يأتي يجمع بين أدوات السياسة النقدية التوسعية .**

- أ- رفع الفائدة وبيع الأوراق المالية.
- ب- خفض الفائدة وشراء الأوراق المالية.
- ج- رفع الاحتياطي الإلزامي وبيع السندات.
- د- رفع الفائدة وشراء السندات.

**4 - أي مما يأتي يوضح العلاقة بين السياسة النقدية والبطالة .**

- أ- زيادة المعروض النقدي قد تؤدي إلى انخفاض البطالة.
- ب- زيادة المعروض النقدي تزيد البطالة.
- ج- تقليل المعروض النقدي يقلل البطالة.
- د- لا علاقة بينهما.

## الدرس الرابع – السياسة التجارية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

### س275 : **وضح المقصود بخصوصية البيانات .**

ج : بأنها حماية المعلومات الشخصية والبيانات المالية الحساسة من الوصول غير المصرح به، وضمان استخدامها بصورة قانونية وآمنة.

### س276 : **علل : اعتمدت الدول بعضها على بعض في تبادل السلع والبضائع منذ قديم الزمان .**

ج : لا تستطيع أي دولة - بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية- أن تُنتج كل ما تحتاج إليه.

### س277 : **وضح المقصود بالصادرات .**

ج : هي المنتجات والصناعات التي تشتهر بها بعض الدول وتميزها عن غيرها وتعمل على تصديرها الى دول أخرى لقاء المال .

### س278 : **علل : تقوم الدول بتصدير المنتجات والصناعات التي تميزها عن غيرها وتشتهر بها هذه الدول الى دول أخرى لقاء المال .**

ج : لزيادة الدخل القومي لهذه الدول .

### س279 : **وضح المقصود بالواردات .**

ج : يتعين على الدول المُصدِّرة نفسها استيراد سلع لا تُنتج محلياً أو تُنتج بكميات محدودة لا تُسدُّ حاجتها، في ما يُعرَف بالواردات، فتدفع أموالاً للدول المُصدِّرة لقاء الحصول على هذه السلع.

**س280 : علل : يتعين على بعض الدول المصدرة ؛ استيراد بعض السلع .**  
 ج : يتعين على الدول المصدرة نفسها استيراد سلع لا تُنتج محلياً أو تُنتج بكميات محدودة لا تُسد حاجتها.

**س281 : ماذا تدفع الدول مقابل الحصول على السلع المستوردة .**  
 ج : تدفع أموالاً للدول المصدرة لقاء الحصول على هذه السلع.

**س282 : إلى ماذا تسعى السياسات الاقتصادية الرشيدة .**  
 ج : تسعى السياسات الاقتصادية الرشيدة إلى تحقيق توازن بين الاستيراد والتصدير.

**س283 : ما نتائج تحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير .**  
 ج : ضمان دعم الإنتاج المحلي، ويحافظ على استقرار الاقتصاد، ويُفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**س284 : وضح المقصود بالسياسة التجارية .**  
 ج : هي مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية؛ بغية تقييد الواردات أو دعم الصادرات، بما يُحقق أهدافاً اقتصادية مُعيّنة، مثل: حماية الصناعات الوطنية، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وتعزيز النمو الاقتصادي.

**س285 : جاءت السياسة الاجتماعية لتنظيم تجارة الدولة الخارجية ؛ بغية تقييد الواردات أو دعم الصادرات، بما يُحقق أهدافاً اقتصادية مُعيّنة ؛ اذكر امثلة على هذه الأهداف .**  
 ج : حماية الصناعات الوطنية، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وتعزيز النمو الاقتصادي.

**س286 : ترتبط السياسة التجارية بعدد من المؤسسات التجارية في الدولة ؛ اذكر امثلة على هذه المؤسسات .**

ج : وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وغرف التجارة المحلية، وشركات التأمين المُتخصّصة في التجارة الخارجية، ودائرة الجمارك، وغير ذلك من الجهات التي تُسهم في تنظيم حركة التجارة الدولية وتسييرها .

**س287 : تُصنّف السياسة التجارية التي تتبّعها الدول في تعاملها مع التجارة الخارجية إلى نوعين رئيسيين ؛ اذكرهما .**

ج : سياسة التجارة الحرة، وسياسة الحماية التجارية ( الرقابة الجمركية) .

**س288 : وضح المقصود بسياسة التجارة الحرة .**

ج : هي سياسة تجارية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي، وتوسيع خيارات المستهلكين، عن طريق إزالة القيود على حركة السلع بين الدول؛ ما يسمح بدخول السلع إلى الأسواق والخروج منها دون فرض أي قيود أو رسوم جمركية، وهو ما يؤدي إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري .

**س289 : عدّد مزايا سياسة التجارة الحرة .**

ج :

أ- تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة في الدول وفقاً لمبدأ الميزة النسبية؛ أي إنتاج بعض الدول سلعاً ذات جودة ومواصفات أفضل من مثيلاتها في الدول الأخرى؛ ما يزيد من دخلها القومي، فيعيش مواطنوها في دعة ورخاء .

ب- انخفاض أسعار السلع المستوردة، وتحسن جودتها؛ نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين الدول .

ج- تشجيع التقدم التقني ونقل التكنولوجيا بين الدول .

د- الحد من الاحتكارات المحلية؛ نتيجة للمنافسة الدولية .

هـ- دعم الإنتاج الواسع النطاق؛ نتيجة لفتح الأسواق، وزيادة الطلب على السلع والمنتجات .

### **س290 : ما المقصود بمبدأ الميزة النسبية .**

ج : إنتاج بعض الدول سلعا ذات جودة ومواصفات أفضل من مثيلاتها في الدول الأخرى؛ ما يزيد من دخلها القومي، فيعيش مواطنوها في دعة ورخاء.

### **س291 : عرّف سياسة الحماية التجارية .**

ج : هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية المنتجات والصناعات المحلية – وبخاصة الناشئة منها – من المنافسة الأجنبية، وذلك بفرض قيود تعرقل حركة التجارة بين الدول.

### **س292 : ما المقصود بالرقابة الجمركية .**

ج : هي القيود التي تُفرض على حركة التجارة بين الدول لحماية المنتجات والصناعات المحلية.

### **س293 : عدّد أشكال الرقابة الجمركية .**

ج :

أ- المنع المطلق؛ أي منع استيراد أي نوع من أنواع البضائع، أو منع تصديرها بأي حال من الأحوال.

ب- التقييد؛ أي تعليق دخول البضائع إلى الدولة، أو إخراجها من الدولة إلى حين استيفاء إجراءات معينة، تنظمها قوانين الاستيراد والتصدير، مثل اشتراط الحصول على رخصة استيراد مسبقة لبعض السلع.

ج- إخضاع البضائع لضريبة جمركية تُجبي عند دخولها الدولة، أو لحظة خروجها من الدولة؛ سعياً لزيادة أسعارها، ودعم الصناعات المحلية.

### **س294 : من اشكال الرقابة الجمركية المنع المطلق ؛ ماذا يعني ذلك .**

ج : أي منع استيراد أي نوع من أنواع البضائع، أو منع تصديرها بأي حال من الأحوال.

### **س295 : من اشكال الرقابة الجمركية التقييد ؛ ماذا يعنى ذلك .**

ج : أي تعليق دخول البضائع إلى الدولة، أو إخراجها من الدولة إلى حين استيفاء إجراءات معينة، تنظمها قوانين الاستيراد والتصدير، مثل اشتراط الحصول على رخصة استيراد مسبقة لبعض السلع.

### **س296 : عدد المبررات الاقتصادية لفرض الرقابة الجمركية.**

- ج :
- 1 -الحفاظ على مصالح الدولة، ودعم التنمية الوطنية، وتطوير قطاع الاقتصاد.
  - 2 -حماية الصناعات الناشئة والصناعات الوطنية.
  - 3 -خفض معدلات البطالة، وتحسين مستوى العمالة.
  - 4 -رصد الخزينة العامة بالمال؛ فكلما فرضت رسوم جمركية، أمكن للدولة تحقيق إيرادات للإنفاق العام.
  - 5 -الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات؛ إذ تسهم أدوات السياسة التجارية في تقليل الطلب على السلع الأجنبية، وهو ما يساعد على معالجة الاختلال بين الصادرات والواردات؛ فكلما زاد حجم الصادرات مقارنة بالواردات، صبَّ ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني.
  - 6 -العدالة وتوزيع الدخل؛ إذ يساعد فرض الرسوم الجمركية على تحفيز بعض الشركات الأجنبية إلى إعادة توطين عملياتها الإنتاجية داخل الدولة؛ ما يسهم في توفير فرص عمل جديدة، ويعزز مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
  - 7- الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية.

### **س297 : من المبررات الاقتصادية لفرض الرقابة الجمركية الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات ؛ وضح ذلك.**

ج : تسهم أدوات السياسة التجارية في تقليل الطلب على السلع الأجنبية، وهو ما يساعد على معالجة الاختلال بين الصادرات والواردات؛ فكلما زاد حجم الصادرات مقارنة بالواردات، صبَّ ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني.

**س298 : من المبررات الاقتصادية لفرض الرقابة الجمركية العدالة وتوزيع الدخل ؛  
وضح ذلك.**

ج : يساعد فرض الرسوم الجمركية على تحفيز بعض الشركات الأجنبية إلى إعادة توطین عملياتها الإنتاجية داخل الدولة؛ ما يسهم في توفير فرص عمل جديدة، ويعزز مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

**س299 : علل : حرصت كثير من الدول على وضع سياسة خاصة بعلاقتها التجارية الخارجية .**

ج : لتحقيق فائض في العملات الأجنبية، يمكن به شراء السلع لدعم جوانب التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، وذلك بتطوير قطاعي الاقتصاد والتعليم، وتحديث البنية التحتية، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية.

**س300 : ما الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال الرقابة الجمركية .**  
ج : أهداف استراتيجية وسياسية واقتصادية وأمنية؛ حماية لسيادتها، ورغبة في رفاه شعبها.

**س301 : تسعى الدولة لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة من خلال عدة طرق ؛ اذكرها .**  
ج : بتطوير قطاعي الاقتصاد والتعليم، وتحديث البنية التحتية، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية.

**س302 : أعطِ مثالاً يوضح أثر فرض الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة الأمريكية .**

ج : فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية على بعض المنتجات الصينية؛ ما دفع العديد من الشركات إلى نقل جزء من مصانعها إلى داخل الأراضي الأمريكية لتقليل التكاليف الجمركية، وهو ما أدى إلى استحداث وظائف جديدة، وأسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

**س303 : أعطِ مثالاً يوضح أثر فرض الرسوم الجمركية في الأردن.**

ج : سعت الحكومة الأردنية في السنوات الأخيرة إلى تشجيع الصناعات المحلية بفرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة؛ ما دفع بعض المستثمرين إلى إنشاء مصانع محلية، وبخاصة في المناطق الصناعية المؤهلة، فتوافرت العديد من فرص العمل، وانخفضت معدلات البطالة، واستقطب كثير من رؤوس الأموال الأجنبية.

**س304: علل : تستخدم الدولة كثيرًا من الأدوات في تنظيم تجارتها الخارجية.**

ج : سعيًا لحماية الاقتصاد المحلي، وتمكينه من الثبات ومنافسة السلع والمُنتجات الأجنبية .

**س305 : عدد أدوات السياسة التجارية.**

- ج :
- 1 - نظام التعرف الجمركية.
  - 2 - نظام الحصص.
  - 3 - نظام الإعانات الحكومية.

**س306 : ما المقصود بنظام التعرف الجمركية.**

ج : يُعرف هذا النظام بالرسوم الجمركية، ويُطلق عليه أحيانًا اسم ضريبة الواردات؛ وهو نوع من الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة؛ لحماية الصناعات المحلية من منافسة هذه السلع. وفي بعض الحالات، قد تُفرض هذه الضرائب على الصادرات.

**س307 : علل : تفرض الدولة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة .**

ج : لحماية الصناعات المحلية من منافسة هذه السلع .

**س308 : لماذا تُعد الرسوم الجمركية واحدة من الضرائب غير المباشرة.**

ج : لأنه نوع من الضرائب تفرضها الدولة على السلع المستوردة .

### **س309 : وضح المقصود بنظام الحصص.**

ج : يُعرف هذا النظام بالقيود الكمية، ويُقصد به وضع حد أعلى لحجم المستوردات خلال مدة زمنية معينة؛ لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية، مثل تحديد عدد السيارات التي يُمكن استيرادها كل عام .

### **س310 : أعط مثالاً يوضح نظام الحصص.**

ج : إذا بلغ استهلاك الدولة من سلعة معينة 12000 وحدة، واقتصرت الإنتاج المحلي على 7000 وحدة، فإن الدولة لن تسمح باستيراد أكثر من 5000 وحدة.

### **س311 : ما الفرق بين نظام الحصص ونظام الرسوم الجمركية .**

ج : نظام الحصص يؤدي إلى رفع سعر السلعة المستوردة، لكنه لن يُفضي إلى حصيللة الإيرادات نفسها للدولة، بينما نظام الرسوم الجمركية يجمع الدولة إيرادات مالية من الواردات .

### **س312 : ما المقصود بنظام الإعانات الحكومية .**

ج : يُعرف هذا النظام بالدعم؛ وهو منح الدولة الشركات والمصانع المحلية مخصصات مالية كي تنتج سلعةً تحل محل السلع المستوردة؛ أي تقديم الدولة دعمًا نقديًا للمصنعين المحليين، يمكنهم من خفض تكاليف الإنتاج، فتزداد قدرتهم التنافسية في الأسواق المحلية والأسواق الدولية، فضلاً عن تحسين المنتج المحلي وتطويره لغرض التصدير.

### **س313 : صنف أنواع الإعانات الحكومية .**

ج :  
 أ- إعانات الإنتاج (الواردات): يُمنح المنتج المحلي هذا النوع من الإعانات لتمكينه من إنتاج سلع معينة بدل استيراد مثيلاتها من الأسواق الخارجية؛ ما يقلل الاعتماد على السلع المستوردة، ويزيد الاعتماد على المنتج المحلي.  
 ب- إعانات الصادرات: يُخصص هذا النوع من الإعانات للمنتجات والسلع المعدة للتصدير؛ سعياً لزيادة حجم الصادرات.

**س314 : من أصناف الإعانات الحكومية - اعانات الإنتاج ( الواردات ) ؛ وضح الهدف من ذلك .**

ج : يهدف إلى زيادة المعروض من السلع المنتجة محلياً .

**س315 : من أصناف الإعانات الحكومية - اعانات الصادرات ؛ وضح الهدف من ذلك .**

ج : زيادة عرض السلع المصدرة إلى الأسواق الدولية .

**س316 : ما أبرز اسباب وجود منظمة التجارة العالمية .**  
ج : بسبب الخلاف في التجارة الدولية نتيجة السياسة التجارية .

**س317 : تؤدى السياسة التجارية دوراً مهماً في تشكيل القرارات الاستهلاكية للأفراد والأسر بناءً على عدد من المعطيات، اذكرها .**

ج : أسعار السلع وتوافر الخيارات ومستوى الدخل الحقيقي .

**س318 : كيف تؤثر السياسة التجارية في أسعار السلع .**

ج : تؤثر الرسوم الجمركية والقيود على الواردات في أسعار المنتجات المستهلكة يومياً؛ فكلما زادت الرسوم، ارتفعت أسعار السلع المستوردة؛ ما يدفع الأفراد إلى إعادة النظر في أنماط الشراء .

**س319 : كيف تؤثر السياسة التجارية في توافر الخيارات للأفراد والأسر .**

ج : تؤثر السياسة التجارية في تنوع السلع المتوافرة في الأسواق. وبينما تمنح سياسة الانفتاح الأفراد مزيداً من الخيارات، فإن الحماية التجارية قد تحد منها .

**س320 : ما أثر السياسة التجارية في مستوى الدخل الحقيقي للأسر .**

ج : إذا ارتفعت الأسعار بسبب السياسة التجارية، فإن القدرة الشرائية للأسر قد تتراجع؛ ما يضطرها إلى إعادة النظر في أولويات الإنفاق .

**س321: تتأثر الشركات بالسياسة التجارية بناءً على عدد من المعطيات، اذكرها.**  
**ج : تكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية و قرارات التوسع والاستثمار .**

**س322 : كيف تؤثر السياسة التجارية في تكلفة الإنتاج لدى الشركات.**  
**ج : قد تعتمد الشركات في أعمالها على المواد الخام أو الآلات المستوردة. ومن ثم، فإن فرض رسوم جمركية عليها سيزيد من كلفة الإنتاج؛ ما يؤثر في سعر المنتج والربحية.**

**س323 : ما أثر السياسة التجارية في القدرة التنافسية للشركات.**  
**ج : قد تمنح سياسة الحماية التجارية الشركات المحلية فرصة للنمو عن طريق تقليل حجم المنافسة الأجنبية، في حين تدفع سياسة التجارة الحرة الشركات إلى تطوير منتجاتها وتحسين كفاءتها لتظل قادرة على المنافسة.**

**س324: كيف تؤثر السياسة التجارية في قرارات التوسع والاستثمار للشركات.**  
**ج : تنظر الشركات بعين الاهتمام إلى مدى الانفتاح التجاري؛ فبناءً على ذلك، قد تفكر الشركات في التوسع إلى أسواق جديدة، أو تعيد مراجعة خططها الاستثمارية محلياً ودولياً.**

**س325 : ما أثر السياسة التجارية في حماية المنتج المحلي.**  
**ج : تُسهم السياسة التجارية إسهامًا كبيرًا في حماية المنتج المحلي وتشجيع الصناعة الوطنية؛ ما يزيد من فرص العمل، ويُحسِّن جودة المنتجات المحلية.**

**س326 : ما أثر زيادة الصادرات مقارنة بالواردات على اقتصاد الدولة.**  
**ج : كلما كانت صادرات الدولة أكبر من وارداتها، زاد دخلها، وقوي اقتصادها؛ ما يعود بالنفع على المواطنين.**

### س327 : أستنتج العلاقة بين السياسة التجارية والسياستين المالية والنقدية.

ج : ترتبط السياسة التجارية بكلّ من السياسة المالية والسياسة النقدية؛ إذ إنّ فرض الرسوم الجمركية يُسهم في رفق الخزينة العامة بالمال، وهو ما يرتبط بالسياسة المالية، كما أنّ زيادة الصادرات وتقليل الواردات تساعد على الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية، وهو ما يرتبط بالسياسة النقدية.

### س328 : تُعرّف السياسة التجارية بأنها .

- أ- مجموعة القرارات التي تنظم الإنتاج المحلي.
- ب- مجموعة الأدوات والإجراءات التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية.
- ج- مجموعة السياسات التي تنظم الاستثمار الداخلي فقط.
- د- مجموعة القوانين التي تنظم التجارة الداخلية بين المدن.

ج : ب

### س329 : من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية .

- أ- تقليل الإنتاج المحلي.
- ب- حماية الصناعات الوطنية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- ج- زيادة الاعتماد على الواردات.
- د- تقليل حجم التجارة الدولية.

ج : ب

### س330 : ترتبط السياسة التجارية بعدد من المؤسسات في الدولة مثل .

- أ- وزارة الصناعة والتجارة.
- ب- غرف التجارة المحلية.
- ج- دائرة الجمارك.
- د- جميع ما ذكر .

ج : د

**س331 : تُصنّف السياسة التجارية التي تتبعها الدول في تعاملها مع التجارة الخارجية إلى-**

- أ- نوعين رئيسيين.
  - ب- ثلاثة أنواع رئيسية.
  - ج- أربعة أنواع رئيسية.
  - د- خمسة أنواع رئيسية.
- ج : أ**

**س332 : من أنواع السياسة التجارية-**

- أ- السياسة المالية والسياسة النقدية.
  - ب- التجارة الحرة والحماية التجارية.
  - ج- السياسة النقدية والصناعية.
  - د- السياسة الضريبية والنقدية.
- ج : ب**

**س333 : سياسة التجارة الحرة هي سياسة تهدف إلى-**

- أ- فرض قيود على حركة السلع.
  - ب- إزالة القيود على حركة السلع بين الدول.
  - ج- زيادة الضرائب على الواردات.
  - د- تقليل حركة التجارة الدولية.
- ج : ب**

**س334 : من النتائج المباشرة لسياسة التجارة الحرة-**

- أ- انخفاض المنافسة الدولية.
  - ب- زيادة القيود الجمركية.
  - ج- تسهيل عمليات التبادل التجاري.
  - د- تقليل حركة الصادرات.
- ج : ج**

**س335 : من مزايا سياسة التجارة الحرة.**

- أ- الحد من انتقال التكنولوجيا.
  - ب- تشجيع التقدم التقني بين الدول.
  - ج- تقليل الطلب العالمي على السلع.
  - د- تقليل الإنتاج الصناعي.
- ج : ب**

**س336 : السياسة التي تهدف إلى حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية تُسمى.**

- أ- سياسة الانفتاح الاقتصادي.
  - ب- سياسة التجارة الحرة.
  - ج- سياسة الحماية التجارية.
  - د- سياسة تحرير الأسواق.
- ج : ج**

**س337 : من أهم أهداف سياسة الحماية التجارية.**

- أ- زيادة الواردات الأجنبية.
  - ب- حماية الصناعات الناشئة.
  - ج- إلغاء الرسوم الجمركية.
  - د- تقليل الإنتاج المحلي.
- ج : ب**

**س338 : من أبرز أدوات السياسة التجارية.**

- أ- التعرف الجمركية.
  - ب- نظام الحصص.
  - ج- الإعانات الحكومية.
  - د- جميع ما ذكر.
- ج : د**

**س339 : يُعرّف نظام التعرفة الجمركية أيضاً باسم.**

- أ- ضريبة الإنتاج.
  - ب- ضريبة الواردات.
  - ج- ضريبة الدخل.
  - د- ضريبة الاستهلاك.
- ج : ب**

**س340 : تُعد الرسوم الجمركية نوعاً من.**

- أ- الضرائب المباشرة.
  - ب- الضرائب غير المباشرة.
  - ج- الضرائب المحلية.
  - د- الضرائب الرأسمالية.
- ج : ب**

**س341 : نظام الحصص يعنى.**

- أ- فرض ضرائب على السلع المستوردة.
  - ب- تحديد حد أعلى للواردات خلال مدة معينة.
  - ج- تقديم دعم مالي للمصدرين.
  - د- إلغاء القيود على التجارة.
- ج : ب**

**س342 : تهدف الإعانات الحكومية إلى.**

- أ- زيادة تكاليف الإنتاج.
  - ب- خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية.
  - ج- تقليل الإنتاج المحلي.
  - د- إلغاء الصادرات.
- ج : ب**

**س343 : تدفع سياسة التجارة الحرة الشركات إلى-**

- أ- تقليل جودة منتجاتها.
  - ب- تطوير منتجاتها وتحسين كفاءتها.
  - ج- تقليل الإنتاج.
  - د- الانسحاب من الأسواق.
- ج : ب**

**س344 : تسهم أدوات السياسة التجارية في-**

- أ- زيادة الطلب على السلع الأجنبية.
  - ب- تقليل الطلب على السلع الأجنبية.
  - ج- إلغاء الصادرات.
  - د- تقليل الإنتاج المحلي.
- ج : ب**

**س345 : التعرفة الجمركية هي-**

- أ- ضريبة تفرض على الصادرات فقط.
  - ب- ضريبة تفرض على السلع المستوردة.
  - ج- ضريبة على دخل الشركات.
  - د- ضريبة على الإنتاج المحلي.
- ج : ب**

**س346 : جميع ما يأتي من الآثار المترتبة للسياسة التجارية على الشركات، ما عدا:**

- أ - سياسة الحماية التجارية التي قد تمنح الشركات المحلية فرصة للنمو عبر تقليل المنافسة الأجنبية.
  - ب- سياسة التجارة الحرة التي تدفع الشركات إلى تطوير منتجاتها وتحسين كفاءتها لتظل قادرة على المنافسة.
  - ج- تفكير الشركات في التوسع إلى أسواق جديدة بناءً على مدى الانفتاح التجاري.
  - د- زيادة دخل الشركات وانتعاش الأسواق عند خفض الضرائب؛ ما يحفز الأفراد إلى الإنفاق.
- ج : د**

**س347 : أداة السياسة التجارية التي تضع حدًا أعلى لحجم المستوردات خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة؛ لحماية المُنتج المحلي من المنافسة الأجنبية، هي:**

- أ- الرسوم الجمركية.
  - ب- نظام الحصص.
  - ج- نظام الإعانات الحكومية.
  - د- نظام الدعم.
- ج : ب**

**تمرين 5 :**

**1- من السياسات الاقتصادية التي ترتبط بالسياسة التجارية.**

- أ- السياسة المالية.
- ب- السياسة النقدية.
- ج- السياسة الاستثمارية.
- د- جميع ما ذكر.

**2 - أداة من أدوات السياسة التجارية تقوم على فرض ضريبة على السلع المستوردة بهدف رفع سعرها وتقليل الإقبال عليها هي .**

- أ- نظام الحصص.
- ب- الرسوم الجمركية.
- ج- نظام الإعانات الحكومية.
- د- سياسة الدعم.

**3 - أداة في السياسة التجارية تعتمد على تقديم مساعدات مالية للمنتجين المحليين؛ لتمكينهم من خفض تكلفة الإنتاج وزيادة قدرتهم على المنافسة هي .**

- أ- الرسوم الجمركية.
- ب- نظام الحصص.
- ج- الإعانات الحكومية.
- د- القيود الكمية على الواردات.

## الدرس الخامس – السياسة الصناعية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

### س348 : علل : تؤدي الصناعة دورًا محوريًا في بناء اقتصاد قوي مستدام.

ج : لأنها لا تقتصر فقط على إنتاج السلع وتوسيع نطاق الأعمال، وإنما تُوفّر فرص عمل كثيرة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات، وتُشجّع الابتكار، وتدعم التنمية، وتعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات .

### س349 : علل : تضع الحكومات سياسات صناعية .

ج : بهدف إلى دعم الصناعات المحلية، وتمكينها من المنافسة محليًا وعالميًا وتحقيقًا لإنتاج السلع وتوسيع نطاق الأعمال، وتُوفّر فرص عمل كثيرة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات، وتُشجّع الابتكار، ودعم التنمية، وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات .

### س350 : وضح مفهوم السياسة الصناعية.

ج : تُعرّف السياسة الصناعية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في القطاع الصناعي وقراراته، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات مُعيّنة لإحلال المُنتجات المحلية محلّ تلك المستوردة، وتشجيع الصادرات.

### س351 : أذكر الخيارات (المواقف) الأساسية التي يمكن للحكومة الاختيار منها لتحديد مسار السياسة الصناعية.

ج :

- 1- التدخّل في الشأن الصناعي.
- 2- القطاع العام الصناعي.
- 3- المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي.
- 4- الاستثمارات الخارجية.
- 5- استراتيجية التصنيع.

### س352 : ما موقف الدولة من التدخل في الشأن الصناعي .

ج : يمكن للدولة اتخاذ أحد الخيارين الآتيين في ما يخص هذا الجانب:  
 أ- التدخل في القضايا الصناعية؛ لمعالجة الأزمات التي يتعرض لها قطاع الصناعة، وصولاً إلى تحقيق النمو الصناعي المنشود.  
 ب- عدم التدخل في القضايا الصناعية؛ تجنباً لإفساد آليات السوق في توجيه الاستثمار، وتعزيزاً لدور المنافسة التي هي أساس الإبداع والابتكار والتجديد.

### س353 : علل: من خيارات الدولة التدخل في القضايا الصناعية.

ج : لمعالجة الأزمات التي يتعرض لها قطاع الصناعة، وصولاً إلى تحقيق النمو الصناعي المنشود.

### س354 : علل: من خيارات الدولة عدم التدخل في القضايا الصناعية.

ج : تجنباً لإفساد آليات السوق في توجيه الاستثمار، وتعزيزاً لدور المنافسة التي هي أساس الإبداع والابتكار والتجديد.

### س355 : بين موقف الدولة من القطاع العام الصناعي .

ج : يتمثل موقف الدولة من هذا القطاع في خيارين اثنين، هما:  
 أ- الخصخصة؛ أي نقل ملكية المشروعات والخدمات وإدارتها من القطاع العام (الحكومة) إلى القطاع الخاص على نحو كلي أو جزئي، بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة.  
 ب- الاحتفاظ بالمشروعات والخدمات والمنشآت الحكومية بإشراف مباشر من القطاع العام؛ سعياً للتأثير في الأسعار، وصولاً إلى منع التضخم، والحد من الاحتكار.

### س356 : ما المقصود بالخصخصة .

ج : نقل ملكية المشروعات والخدمات وإدارتها من القطاع العام (الحكومة) إلى القطاع الخاص على نحو كلي أو جزئي، بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة.

**س357 : علل : من خيارات الدولة الاحتفاظ بالمشروعات والخدمات والمنشآت الحكومية بإشراف مباشر من القطاع العام.**  
**ج : سعيًا للتأثير في الأسعار، وصولًا إلى منع التضخم، والحد من الاحتكار.**

**س358 : ما الخيارات المتوافرة للدولة في ما يتعلق بالمنافسة الخارجية للقطاع الصناعي.**

**ج :**  
**أ- حماية القطاع الصناعي؛ لتشجيعه، وزيادة إسهامه في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.**  
**ب- عدم حماية القطاع الصناعي؛ إِمَّا حفاظًا على الصادرات الوطنية، وإِمَّا إجبارًا للمنشآت الصناعية على زيادة قدرتها التنافسية.**  
**ج- توفير الحماية المؤقتة للمنشآت في ما يمثل أولى مراحل العمل في القطاع الصناعي، وهي مرحلة تتطلب دعمًا حكوميًا للتخفيف من الأعباء المالية التي قد تواجهها هذه المنشآت الحديثة العهد.**

**س359 : علل : من الخيارات المتوافرة للدولة في ما يتعلق بالمنافسة الخارجية لحماية القطاع الصناعي.**

**ج : لتشجيعه، وزيادة إسهامه في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.**

**س360 : علل : من الخيارات المتوافرة للدولة في ما يتعلق بالمنافسة الخارجية عدم حماية القطاع الصناعي.**

**ج : إِمَّا حفاظًا على الصادرات الوطنية، وإِمَّا إجبارًا للمنشآت الصناعية على زيادة قدرتها التنافسية .**

**س361 : من الخيارات المتوافرة للدولة في ما يتعلق بالمنافسة الخارجية توفير الحماية المؤقتة للمنشآت ؛ وضح ذلك .**

**ج : يمثل ذلك أولى مراحل العمل في القطاع الصناعي، وهي مرحلة تتطلب دعمًا حكوميًا للتخفيف من الأعباء المالية التي قد تواجهها هذه المنشآت الحديثة العهد.**

### س362 : ما الخيارات المتاحة للدولة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية.

- ج :
- أ- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج عن طريق تقديم حوافز مالية أو إعفاءات ضريبية، أو السماح بحرية تنقل رؤوس الأموال؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- ب- اتخاذ موقف محايد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- ج- اعتماد سياسة انتقائية لرؤوس الأموال، تقوم على تقديم الحوافز والإعفاءات المالية للاستثمار الأجنبي في قطاعات صناعية معينة دون سواها.

### س363 : من الخيارات المتاحة للدولة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ؛ بين الطرق والهدف من ذلك .

- ج : يتم ذلك عن طريق تقديم حوافز مالية أو إعفاءات ضريبية، أو السماح بحرية تنقل رؤوس الأموال؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

### س364 : من الخيارات المتاحة للدولة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية اعتماد سياسة انتقائية لرؤوس الأموال ؛ وضح ذلك .

- ج : يقوم هذا الخيار على تقديم الحوافز والإعفاءات المالية للاستثمار الأجنبي في قطاعات صناعية معينة دون سواها.

### س365 : ما منحيا استراتيجية التصنيع .

- ج : تأخذ هذه الاستراتيجية منحيين اثنين، هما:
- أ- التركيز على الصناعات الخفيفة.
- ب- التركيز على الصناعات الثقيلة.

### س366 : فسر : تؤدي وسائل التكنولوجيا الحديثة دورًا محوريًا في نجاح السياسة الصناعية.

- ج : لم تعد الصناعة الحديثة تعتمد على الموارد والعمالة فحسب، بل أصبحت تقوم على الابتكار والتقنيات المتطورة .

**س367 : تسعى الحكومات بناءً على سياساتها الصناعية، إلى دعم البحث العلمي، وتطوير التكنولوجيا المحلية، وتشجيع الصناعات القائمة على المعرفة ؛ اذكر امثلة على ذلك .**

**ج : الصناعات الإلكترونية، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة المتجددة .**

**س368 : أذكر أبرز أدوات السياسة الصناعية .**

**ج :**

- 1- القروض الصناعية والإعانات المالية.
- 2- المشتريات الحكومية.
- 3- الإعفاءات والتخفيضات الضريبية.
- 4- التسعير.
- 5- سعر الصرف.
- 6- تطوير القوى العاملة.
- 7- دعم مناهج البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال الصناعية.

**س369 : وضح دور القروض الصناعية والإعانات المالية في دعم القطاع الصناعي.**

**ج : تُقدّم الحكومة قروضاً منخفضة الفائدة أو دعماً مالياً مباشراً للمستثمرين في القطاعات الصناعية؛ تشجيعاً لهم على إنشاء المشروعات الصناعية، وبخاصة تلك التي تحقق أهدافاً عامة وتعود بالنفع على الأفراد والمجتمع.**

**س370 : بيّن دور المشتريات الحكومية في دعم الصناعة الوطنية.**

**ج : تولي الحكومة المنتجات ذات المنشأ الوطني أهمية خاصة، وتفضّلها على مثيلاتها الأجنبية حتى لو كانت أقل جودة؛ لأن شراء الحكومة للمنتج الوطني يعزّز الطلب على الصناعات الوطنية ويسهم في ديمومة تشغيل المصانع المحلية واستقرارها.**

**س371 : علل : تولي الحكومة المنتجات ذات المنشأ الوطني أهمية خاصة، وتفضّلها على مثيلاتها الأجنبية حتى لو كانت أقل جودة .**

**ج : لأن شراء الحكومة للمنتج الوطني يعزّز الطلب على الصناعات الوطنية ويسهم في ديمومة تشغيل المصانع المحلية واستقرارها .**

### س372 : كيف تدعم الإعفاءات والتخفيضات الضريبية القطاع الصناعي.

ج : تقدم الدولة حوافز ضريبية مثل إعفاء أرباح الشركات الصناعية من ضريبة الدخل مدة محددة، أو تخفيض الضرائب على الاستثمارات في قطاعات معينة.

### س373 : ما الهدف من استخدام التسعير كأداة من أدوات السياسة الصناعية.

ج : تعمل الحكومة على تحديد أسعار بعض السلع الأساسية وفرض حد أدنى للسعر في الأسواق؛ لضمان عدم بيع المنتج المحلي بأقل من كلفته، وحماية المنتجين الصغار ومنع الممارسات الاحتكارية.

### س374 : بين دور سعر الصرف في دعم الصناعة المحلية.

ج : إذا خفّضت الدولة قيمة عملتها تصبح صادراتها أرخص في الأسواق العالمية؛ ما يزيد الطلب عليها، بينما تصبح السلع المستوردة أكثر غلاءً؛ فيقل استيرادها، وهذا يدعم الإنتاج المحلي. أمّا إذا أقدمت الدولة على رفع قيمة عملتها، فإنّ السلع المستوردة تصبح أرخص، لكنّ ذلك قد يحدّ من القدرة التنافسية للصادرات المحلية.

### س375 : ما دور تطوير القوى العاملة في دعم القطاع الصناعي.

ج : تحرص الحكومة على تدريب العمالة المحلية وإكسابها المهارات المهنية اللازمة للعمل في الشركات والمدن الصناعية ومواكبة التطورات التكنولوجية.

### س376 : علل : تحرص الحكومة على تدريب العمالة المحلية وإكسابها المهارات المهنية اللازمة.

ج : للعمل في الشركات والمدن الصناعية ومواكبة التطورات التكنولوجية.

### س377 : متى أنشأت مؤسسة التدريب المهني في الأردن .

ج : عام 1976 .

**س 378 : تُعدُّ مؤسسة التدريب المهني واحدة من ركائز سوق العمل في المملكة الأردنية الهاشمية ؛ وضح ذلك .**

ج : إذ سعت المؤسسة منذ إنشائها عام 1976 م إلى تأهيل الشباب والشابات، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة؛ لإكسابهم المهارات المطلوبة في سوق العمل، وإثراء معارفهم وخبراتهم، وتمكينهم من مواكبة التطورات التكنولوجية.

**س379 : ما الوسائل التي يمكن للحكومة من خلالها إيجاد بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الصناعية.**

ج :

أ- تقديم الحوافز المالية، مثل: القروض المُيسَّرة، والإعفاءات الضريبية للمشروعات الناشئة؛ ما يُحفِّز الأفراد إلى بدء مشروعات صناعية مُبتكرة.

ب- دعم البحث العلمي والتطوير، وذلك بتمويل البحوث في الجامعات والمراكز المُتخصِّصة، وربطها بالقطاع الصناعي؛ لتحويل الأفكار إلى مُنتجات قابلة للتسويق.

ج- إنشاء حاضنات للأعمال، وذلك بتوفير بيئة داعمة لرؤاد الأعمال، تُمكنهم من تجربة أفكارهم وتطويرها.

د- استقطاب وسائل التكنولوجيا الحديثة وأدواتها المُتعدِّدة عن طريق الشراكات الدولية ونقل الخبرات ؛ سعياً لتطوير الصناعات المحلية.

هـ- فتح الأسواق أمام المُنتجات المُبتكرة، وذلك باتِّباع سياسة تقوم على تفضيل الدولة للمُنتجات الوطنية الجديدة في حال المشتريات الحكومية.

**س380 : من الوسائل التي يمكن للحكومة من خلالها إيجاد بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الصناعية؛ تقديم الحوافز المالية ؛ بين اشكال واهمية ذلك .**

ج : تقديم الحوافز المالية، مثل: القروض المُيسَّرة، والإعفاءات الضريبية للمشروعات الناشئة؛ ما يُحفِّز الأفراد إلى بدء مشروعات صناعية مُبتكرة .

**س381 : من الوسائل التي يمكن للحكومة من خلالها إيجاد بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الصناعية ؛ دعم البحث العلمي والتطوير ؛ بين طريقة واهمية ذلك .**

ج : بتمويل البحوث في الجامعات والمراكز المُتخصِّصة، وربطها بالقطاع الصناعي؛ لتحويل الأفكار إلى مُنتجات قابلة للتسويق .

**س382 : من الوسائل التي يمكن للحكومة من خلالها إيجاد بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الصناعية ؛ إنشاء حاضنات للأعمال ؛ بين طريقة واهمية ذلك .**  
**ج : يتم ذلك بتوفير بيئة داعمة لرؤاد الأعمال، ثمّكنهم من تجربة أفكارهم وتطويرها.**

**س383 : من الوسائل التي يمكن للحكومة من خلالها إيجاد بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الصناعية ؛ استقطاب وسائل التكنولوجيا الحديثة وأدواتها المتعددة بين طريقة واهمية ذلك .**

**ج : تتم عن طريق الشراكات الدولية ونقل الخبرات ؛ سعياً لتطوير الصناعات المحلية.**

**س384 : بين كيف يتم فتح الأسواق أمام المنتجات المُبتكرة .**  
**ج : باتّباع سياسة تقوم على تفضيل الدولة للمنتجات الوطنية الجديدة في حال المشتريات الحكومية.**

**س385 : اذكر مثالا واقعيا قامت به الحكومة الأردنية يتمثل بإيجاد بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال الصناعية .**

**ج : أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن العديد من البرامج التي تُمكن رُواد الأعمال الشباب من الحصول على ما يلزمهم من دعم مالي وتقني؛ ما أسهم في نمو العديد من الشركات الناشئة، وفتح فرص عمل جديدة في هذا المجال.**

**س386 : وضح أثر السياسة الصناعية في الشركات .**

- ج :**
- 1- زيادة القدرة التنافسية؛ إذ تساعد الصناعات المحلية المدعومة الشركات على منافسة المنتجات الأجنبية.
  - 2- خفض التكاليف؛ فتوطين الإنتاج يقلل من تكاليف النقل والرسوم الجمركية.
  - 3- التوسّع والنمو؛ إذ يمكن للشركات أن تفتح أبواباً للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والأسواق العالمية.

### س387 : وضع أثر السياسة الصناعية في الأفراد والأسر .

ج :

- 1- استقرار الأسعار؛ إذ يقلل الإنتاج المحلي من تأثير تقلبات الأسعار العالمية في السلع والخدمات.
- 2- رفع مستوى المعيشة، وذلك بزيادة الدخل وتوفير فرص عمل مستقرة ومتنوعة للأفراد.
- 3- تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ تدعم الشركات والمصانع البنية التحتية والخدمات في المناطق المحيطة بها.
- 4- تعزيز الثقة الوطنية؛ فالإقبال على شراء المنتجات المحلية ينمي لدى الأفراد شعورًا متزايدًا بالثقة والفخر بالاقتصاد الوطني.

### س388 : جميع ما يأتي من الخيارات الأساسية التي قد تعتمد عليها الحكومة لتحديد موقفها من الاستثمارات الأجنبية، ما عدا :

- أ - استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج.
- ب- اتخاذ موقف محايد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- ج- انتهاج سياسة انتقائية لرؤوس الأموال.
- د- منع دخول رؤوس الأموال الأجنبية.

ج : د

### س389 : تُعرّف السياسة الصناعية بأنها .

- أ- مجموعة الإجراءات التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية فقط.
- ب- مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في القطاع الصناعي وقراراته.
- ج- مجموعة السياسات التي تهدف إلى تنظيم النظام المالي والمصرفي.
- د- مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة لضبط المعروض النقدي.

ج : ب

**س390 : تهدف السياسة الصناعية إلى .**

- أ- تقليل حجم الاستثمار في القطاع الصناعي.
  - ب- دعم الصناعات المحلية وتمكينها من المنافسة محليًا وعالميًا.
  - ج- تقليل الصادرات الصناعية إلى الأسواق العالمية.
  - د- الحد من دور القطاع الصناعي في الاقتصاد.
- ج : ب**

**س391 : من الخيارات التي تحدد من خلالها الحكومة مسار السياسة الصناعية .**

- أ- تحديد حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد.
  - ب- تحديد موقف الدولة من القطاع العام الصناعي.
  - ج- تحديد مستوى الضرائب على الدخل فقط.
  - د- تحديد حجم المعروض النقدي في الأسواق.
- ج : ب**

**س392 : من الخيارات الاستراتيجية التي تحددها الحكومة ضمن السياسة الصناعية .**

- أ- تحديد أسعار العملات الأجنبية.
  - ب- تحديد موقفها من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي.
  - ج- تحديد سعر الفائدة في البنوك.
  - د- تحديد حجم الاحتياطات النقدية.
- ج : ب**

**س393 : من الخيارات التي تعتمد عليها الدولة لتحديد مسار السياسة الصناعية .**

- أ- تحديد موقفها من الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي.
  - ب- تحديد حجم المعروض النقدي في الاقتصاد.
  - ج- تحديد أسعار الفائدة في السوق.
  - د- تحديد حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر.
- ج : أ**

**س394 : من أدوات السياسة الصناعية التي تستخدمها الحكومات لدعم القطاع الصناعي.**

- أ- القروض الصناعية والإعانات المالية.
  - ب- زيادة الاحتياطي الإلزامي للبنوك.
  - ج- رفع أسعار الفائدة.
  - د- تخفيض حجم المعروض النقدي.
- ج : أ**

**س395 : من أدوات السياسة الصناعية التي تستخدمها الدولة لدعم الإنتاج المحلي**

- أ- التسعير.
  - ب- سعر الفائدة.
  - ج- الاحتياطي الإلزامي.
  - د- عمليات السوق المفتوحة.
- ج : أ**

**س396 : من أدوات السياسة الصناعية التي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي.**

- أ- تطوير القوى العاملة.
  - ب- تقليل المهارات الصناعية.
  - ج- الحد من التدريب المهني.
  - د- تقليل الخبرات الفنية.
- ج : أ**

**س397 : تسعى السياسة الصناعية إلى حماية الصناعات الناشئة من .**

- أ- المنافسة المحلية.
  - ب- المنافسة الأجنبية.
  - ج- المنافسة الحكومية.
  - د- المنافسة الاستهلاكية.
- ج : ب**

**س398 : من الخيارات التي تعتمد عليها الحكومة لتحديد مسار السياسة الصناعية .**

- أ- استراتيجية التصنيع .
- ب- سياسة سعر الفائدة .
- ج- سياسة سعر الصرف .
- د- السياسة النقدية .

**ج : أ**

**س399 : يُقصد بالخصخصة .**

- أ- نقل ملكية المشروعات من القطاع الخاص إلى الحكومي .
- ب- نقل ملكية المشروعات من القطاع الحكومي إلى الخاص .
- ج- دمج الشركات الصناعية .
- د- تأميم الشركات الصناعية .

**ج : ب**

**س400 : من الخيارات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في السياسة الصناعية .**

- أ- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- ب- منع جميع الاستثمارات الأجنبية .
- ج- تقليل الاستثمارات المحلية .
- د- زيادة الضرائب على الاستثمار .

**ج : أ**

**تمرين 6 :****1 - تختار بعض الدول التركيز على الصناعات الثقيلة بهدف .**

- أ- تقليل الإنتاج الصناعي.
- ب- بناء قاعدة صناعية قوية.
- ج- تقليل الصادرات الصناعية.
- د- تقليل العمالة الصناعية.

**2 – تساعد السياسة الصناعية في تحسين ميزان المدفوعات من خلال.**

- أ- زيادة الصادرات.
- ب- زيادة الواردات.
- ج- تقليل الإنتاج.
- د- تقليل الاستثمار.

**3 - تشجع السياسة الصناعية .**

- أ- الصادرات .
- ب- الاستيراد .
- ج- الاستهلاك .
- د- التضخم .

**4 - تفضيل الحكومة شراء المنتجات الوطنية يُعد مثلاً على .**

- أ- المشتريات الحكومية .
- ب- التسعير .
- ج- سعر الصرف .
- د- القروض .

**5 - تشجيع رواد الأعمال الصناعيين يندرج ضمن .**

- أ- دعم الابتكار وريادة الأعمال .
- ب- التسعير .
- ج- سعر الصرف .
- د- التضخم .

اجابات اسئلة الدروس واسئلة الوحدة مع الشلول في الثقافة المالية  
 الصف الثاني عشر  
 فصل ثاني منهاج جديد  
 الوحدة التاسعة - السياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع  
 الاستاذ محمد الشلول 0779316961

اجابات اسئلة الدرس الاول - مقدمة في السياسات الاقتصادية والسياسة  
 المالية

س1 : أوضح المقصود بكل مما يأتي :

ج :

1 -السياسة المالية:

هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة الاقتصاد عن طريق الضرائب والإنفاق العام. ومن ثمّ، فهي تُحدّد كيف تُجمَع الإيرادات مثل الضرائب، وكيف يُمكن تخصيصها للوفاء باحتياجات المجتمع، مثل: التعليم، والصّحة، والبنية التحتية، والدعم الاجتماعي.

2 -الضرائب غير المباشرة:

هي مبلغ من المال يدفعه كل فرد على السلع والخدمات بشكل مؤقت ويمكن نقل عبئة الى شخص اخر ومن ابرز أنواعها ضريبة المبيعات وضريبة التداول .

3 -النفقات العامة:

هي جميع المبالغ التي تُنفقها الحكومة على مختلف القطاعات والأنشطة؛ لضمان سير العمليات الحكومية، وتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والمحافظة على الأمن والاستقرار، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية.

س2 : أذكر ثلاثة من أهداف السياسات الاقتصادية .

- 1- استقرار الأسعار.
- 2- التوظيف الكامل للموارد.
- 3- العدالة في توزيع الدخل.

### س3 : أصنف النفقات العامة للوزارات الآتية :

ج :

وزارة التربية والتعليم : نفقات اجتماعية  
 وزارة الصناعة والتجارة : نفقات اقتصادية  
 وزارة الصحة : نفقات اجتماعية  
 وزارة الخارجية : نفقات إدارية  
 وزارة الزراعة : نفقات اقتصادية

### س4 : أقرن بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية من حيث المفهوم مع ذكر مثالا

على كل منهما :

النفقات الحقيقية:

هي النفقات التي تدفعها الحكومة مقابل حصولها على سلع أو خدمات.  
 مثال: تشييد المدارس .

النفقات التحويلية:

هي نفقات تقدمها الحكومة للأفراد أو المؤسسات بوصفها مساعدات او منح من دون مقابل .  
 مثال: دعم أسعار بعض السلع وتقديم اعانات للفقراء .

## اجابات اسئلة الدرس الثاني – تأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي

**س1 : أذكر نوعين من أنواع السياسة المالية .**  
**ج : السياسة المالية التوسعية و السياسة المالية الانكماشية .**

**س2 : أقرن بين السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية من حيث المفهوم، والوضع الاقتصادي الذي يدفع الحكومة إلى تبني أي منهما، وأثر تطبيق كل سياسة في النشاط الاقتصادي لاحقاً .**

**ج :**  
**التوسعية :**  
**المفهوم :** سياسة تنتهجها الحكومة حين يعاني الاقتصاد حالة من الركود أو البطالة؛ ما يضطرها إلى ضخ أموال أكثر في السوق لدفع عجلة الإنتاج، وتلبية الزيادة على الطلب، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك .  
**الوضع الاقتصادي الذي يدفع الحكومة الى تبني ذلك :** الركود الاقتصادي والبطالة .  
**اثر التطبيق في النشاط الاقتصادي لاحقاً :**

زيادة السيولة النقدية لدى الافراد والشركات وزيادة عدد العمال ومنح مزيد من الأجور ورفعها في بعض الحالات . وزيادة الطلب على السلع والخدمات ويتمكن المستثمرون من زيادة الإنتاج وتقليل تكاليف الإنتاج مما يزيد الإيرادات وتضاعف الأرباح مما يسمح بإعادة الاستثمار في مشروعات إضافية تفضي الى انتعاش الاقتصاد في مختلف القطاعات وانهاء حالة الركود الاقتصادي .

**الانكماشية :**  
**المفهوم :** سياسة تنتهجها الحكومة للحدّ من الطلب الكلي في قطاع الاقتصاد؛ إذ تعمل الدولة على كبح جماح التضخم الذي يُعدُّ سبباً للإنفاق الزائد في السوق، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ومن ثمّ استقرار الوضع الاقتصادي .  
**الوضع الاقتصادي الذي يدفع الحكومة الى تبني ذلك :** السيطرة على التضخم وابطاء النمو الاقتصادي .

### اثر التطبيق في النشاط الاقتصادي لاحقا :

ان اتباع هذه السياسة من قبل الدولة ستعتمد الى حيز كم كبير من النقد وايداعه في خزينة الدولة فيبقى قليل من المال لدى الافراد والشركات لاستخدامه في الاستثمار والانفاق والاستهلاك سعيا من الدولة لاعادة التوازن الاقتصادي المنشود وهو ما يحول دون فتح باب التوظيف على مصراعيه ويمنع رفع الأجور ويحد من عملية التشغيل وزيادة الإنتاج فيقلص الاقتصاد وينكمش ومن ثم ينخفض حجم الطلب الكلي وتضيق الفجوة التضخمية .

**س3 :** أفترض أنني خبير اقتصادي مُتخصِّص في النشاط الاقتصادي. ما النصيحة التي أقدمها للمؤسسات الحكومية بخصوص استخدامها أدوات السياسة المالية ( الضرائب، الإنفاق الحكومي ) على نحو يعيد إلى الاقتصاد توازنه في كل حالة ممّا يأتي:

**1- مرور الاقتصاد بحالة من الركود الشديد، تمثلت في انخفاض مُعدّلات التوظيف، وانحسار الطلب على السلع والخدمات؛ ما أدّى إلى ارتفاع مُعدّلات البطالة، وتراجع النشاط الاقتصادي.**

**ج : النصيحة:**

زيادة الإنفاق العام على المشروعات والأجور وحزم الدعم وتخفيض الضرائب. زيادة الطلب وتنشيط الاقتصاد وتقليل البطالة.

**2- تميّز الاقتصاد بحالة من النمو، أفضت إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات؛ ما أدّى إلى زيادة الأسعار، وظهور مُعدّلات تضخّم مُرتفعة.**

**ج : النصيحة:**

تقليل الإنفاق الحكومي مثل تقليل دعم السلع وتاجيل المشروعات وزيادة الضرائب. للحد من الطلب الكلي وتقليل التضخم.

**س4 :**

4	3	2	1
X	X	√	√

## اجابات اسئلة الدرس الثالث – السياسة النقدية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

**س1 : ما المقصود بالسياسة النقدية؟ ومن الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة في الدولة؟**

ج : السياسة النقدية : هي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لضبط حجم النقد المعروض وأسعار الفائدة تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة، يأتي في مقدمتها السيطرة على التضخم. وهي من مهام البنك المركزي الأردني .

**س2 : ما الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية من حيث تأثير كلٍ منهما في حجم المعروض النقدي في الأسواق؟**

ج :  
التوسعية:  
زيادة المعروض النقدي في الأسواق لتحفيز النمو الاقتصادي .

الانكماشية:  
تقليل المعروض النقدي في الأسواق للحد من التضخم .

**س3 : أذكر ثلاث أدوات يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية.**

ج :  
1- سعر إعادة الخصم.  
2- عمليات السوق المفتوحة.  
3- نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي.

**س4 : كيف يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي؟**

ج : عند خفض الفائدة تقلّ العوائد على إيداع الأموال في البنوك؛ ما يدفع بعض المُستثمِرين إلى البحث عن بدائل أكثر ربحاً، مثل الاستثمار في المشروعات أو العقارات. وفي الوقت نفسه، يصبح الاقتراض من البنوك أكثر سهولة وأقلّ كلفة، فيتشجّع الأفراد والشركات لأخذ القروض، ثمّ إنفاقها في الأسواق؛ ما يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية، وزيادة السيولة النقدية، وتحريك عجلة الإنتاج .

## اجابات اسئلة الدرس الرابع – السياسة التجارية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

### س1 : أوضّح المقصود بكلّ ممّا يأتي:.

1-السياسة التجارية : هي مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية؛ بغية تقييد الواردات أو دعم الصادرات، بما يُحقّق أهدافاً اقتصاديةً مُعيّنةً، مثل: حماية الصناعات الوطنية، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وتعزيز النمو الاقتصادي.

2 - الرسوم الجمركية : ويُطلق عليه أحياناً اسم ضريبة الواردات؛ وهو نوع من الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة؛ لحماية الصناعات المحلية من منافسة هذه السلع. وفي بعض الحالات، قد تُفرض هذه الضرائب على الصادرات.

### س2 : أعدّ ثلاثاً من أدوات السياسة التجارية.

ج :

- 1- نظام التعرف الجمركية.
- 2- نظام الحصص.
- 3- نظام الإعانات الحكومية.

**س3 : أقرن بين سياسة التجارة الحرة وسياسة الحماية التجارية من حيث المفهوم، والمزايا.**

**ج :**

**1 - سياسة التجارة الحرة :** هي سياسة تجارية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي، وتوسيع خيارات المستهلكين، عن طريق إزالة القيود على حركة السلع بين الدول؛ ما يسمح بدخول السلع إلى الأسواق والخروج منها دون فرض أي قيود أو رسوم جمركية، وهو ما يؤدي إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري.

تمتاز سياسة التجارة الحرة بمزايا عدّة، أبرزها:

أ- تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة في الدول وفقاً لمبدأ الميزة النسبية؛ أي إنتاج بعض الدول سلعاً ذات جودة ومواصفات أفضل من مثيلاتها في الدول الأخرى؛ ما يزيد من دخلها القومي، فيعيش مواطنوها في دعة ورخاء.

ب- انخفاض أسعار السلع المستوردة، وتحسّن جودتها؛ نتيجةً لزيادة حدة المنافسة بين الدول.

ج- تشجيع التقدّم التقني ونقل التكنولوجيا بين الدول.

د- الحدّ من الاحتكارات المحلية؛ نتيجةً للمنافسة الدولية.

هـ- دعم الإنتاج الواسع النطاق؛ نتيجةً لفتح الأسواق، وزيادة الطلب على السلع والمنتجات.

**2 - سياسة الحماية التجارية :** هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية المنتجات والصناعات المحلية - وبخاصة الناشئة منها- من المنافسة الأجنبية، وذلك بفرض قيود تُعرقّل حركة التجارة بين الدول.

المزايا:

1- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الوطنية.

2- خفض معدلات البطالة، وتحسين مستوى العمالة.

3- رfd الخزينة العامة بالمال؛ فكلّما فرضت رسوم جمركية، أمكن للدولة تحقيق إيرادات للإنفاق العام.

4- الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

5- العدالة وتوزيع الدخل.

#### س4 : أستنتج العلاقة بين السياسة التجارية والسياستين المالية والنقدية .

ج : لا يمكن للسياسة التجارية ان تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من دون التنسيق والتناغم مع السياسات المالية والنقدية الأخرى .  
مثال على السياسة النقدية سعر الخصم :

عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم يؤدي ذلك الى زيادة السيولة وانخفاض سعر الفائدة مما قد يضعف قيمة العملة المحلية وبالتالي دعم الصادرات ويقلل الواردات أي انه يؤثر في السياسة التجارية عبر تأثيره في سعر الصرف والميزان التجاري والعكس صحيح .

مثال على السياسة المالية الضرائب :

إذا قامت الحكومة بتخفيض ضريبة الدخل على الشركات التي تعتمد على التصدير فتنخفض تكاليف الإنتاج على الشركات مما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية فتزداد الصادرات ويتحسن الميزان التجاري .

#### س5 : أبين أثر السياسة التجارية في الشركات.

ج :

1- تكلفة الإنتاج: قد تعتمد الشركات في أعمالها على المواد الخام أو الآلات المستوردة. ومن ثم، فإن فرض رسوم جمركية عليها سيزيد من كلفة الإنتاج؛ ما يؤثر في سعر المنتج والربحية.

2- القدرة التنافسية: قد تمنح سياسة الحماية التجارية الشركات المحلية فرصة للنمو عن طريق تقليل حجم المنافسة الأجنبية، في حين تدفع سياسة التجارة الحرة الشركات إلى تطوير منتجاتها وتحسين كفاءتها لتظل قادرة على المنافسة.

3- قرارات التوسع والاستثمار: تنظر الشركات بعين الاهتمام إلى مدى الانفتاح التجاري؛ فبناءً على ذلك، قد تُفكر الشركات في التوسع إلى أسواق جديدة، أو تعيد مراجعة خططها الاستثمارية محلياً ودولياً.

## اجابات اسئلة الدرس الخامس – السياسة الصناعية: أدواتها، وتأثيرها في النشاط الاقتصادي

**س1 : أوضِّح المقصود بكلِّ ممَّا يأتي:**  
**1- السياسة الصناعية.**

تُعرَّف السياسة الصناعية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في القطاع الصناعي وقراراته، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات مُعيَّنة لإحلال المُنتجات المحلية محلَّ تلك المستوردة، وتشجيع الصادرات .

**2 – الخصخصة :**

نقل ملكية المشروعات والخدمات وإدارتها من القطاع العام (الحكومة) إلى القطاع الخاص على نحو كلي أو جزئي، بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة.

**س2 : أضحِّد الجهة المسؤولة عن السياسة الصناعية.**  
**ج : الحكومة ( الدولة ) .**

**س3 : أفسِّر سبب اختيار الحكومة لكل موقف من المواقف الآتية:**

**1- نقل ملكية المشروعات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.**

**ج :** بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الأعباء المالية على الدولة.

**2-عدم التدخُّل في القضايا الصناعية أحياناً.**

**ج :** تجنباً لفساد آليات السوق في توجيه الاستثمار وتعزيزاً لدور المنافسة التي هي أساس الابداع والابتكار .

**3 - حماية القطاع الصناعي من المنافسة الخارجية.**

**ج :** لتشجيعه، وزيادة إسهامه في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.

## س4 : أوضّح اثنتين من أدوات السياسة الصناعية.

ج :

### 1- القروض الصناعية والإعانات المالية:

تُقدِّم الحكومة قروضاً مُنخفضة الفائدة أو دعماً مالياً مباشراً للمستثمرين في القطاعات الصناعية؛ تشجيعاً لهم على إنشاء المشروعات الصناعية، وبخاصة تلك التي تُحقِّق أهدافاً عامة، وتعود بالنفع على الأفراد والمجتمع في آنٍ معاً .

### 2- المشتريات الحكومية:

تولي الحكومة المُنتجات ذات المنشأ الوطني أهمية خاصة، وتُفضّلها على مثيلاتها الأجنبية، حتّى لو كانت أقلّ جودة من حيث المواصفات؛ ذلك أنّ شراء الحكومة للمنتج الوطني يُؤثّر إيجاباً في التطوُّر الصناعي .

## س5 : أبين كيف تُسهم السياسة الصناعية في تحسين حياة الأفراد والأسر.

- ج : تُسهم السياسة الصناعية في تحسين حياة الأفراد والأسر من جوانب عدّة، أبرزها:
- 1- استقرار الأسعار؛ إذ يُقلِّل الإنتاج المحلي من تأثير تقلُّبات الأسعار العالمية في السلع والخدمات.
  - 2- رفع مستوى المعيشة، وذلك بزيادة الدخل، وتوفير فرص عمل مستقرة ومُتنوّعة للأفراد؛ ما يُعزِّز من رفاهيتهم.
  - 3- تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ تدعم الشركات والمصانع البنية التحتية والخدمات في المناطق المحيطة بها.
  - 4- تعزيز الثقة الوطنية؛ فالإقبال على شراء المُنتجات المحلية يُنمّي لدى الأفراد شعوراً مُتزايداً بالثقة والفخر بالاقتصاد الوطني.

## اجابات اسئلة الوحدة التاسعة مع الشلول – السياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع

### س1 : أوضّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية .

ج :

- 1- السياسات الاقتصادية .  
تُعرّف السياسات الاقتصادية بأنها مجموعة من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف مُحدّدة .
- 2- الضرائب المباشرة .  
هي مبلغ من المال يُفرض مباشرةً على الدخل أو الثروة للأفراد والشركات بنسب مختلفة وتصنف الى نوعين ضريبة الدخل وضريبة العقارات .
- 3- النفقات العادية .  
نفقات مُتكرّرة تُصرف بشكل دوري، مثل: رواتب الموظفين، ودفع فواتير الخدمات.

### س2 : أضحّد أبرز أدوات السياسات الاقتصادية الآتية .

- 1- السياسة المالية .  
الضرائب و الانفاق الحكومي .
- 2- السياسة النقدية .  
سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الالزامي لدى البنك المركزي
- 3- السياسة التجارية .  
نظام التعرفة الجمركية و نظام الحصص و نظام الإعانات الحكومية .
- 4- السياسة الصناعية .
  - القروض الصناعية والإعانات المالية .
  - المشتريات الحكومية .
  - الإعفاءات والتخفيضات الضريبية .
  - التسعير .
  - سعر الصرف .
  - تطوير القوى العاملة .
  - دعم مناهج البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال الصناعية .

س3 :

4	3	2	1
X	✓	✓	X

**س4 : تُعدُّ عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم حجم المعروض النقدي في الاقتصاد. أوضِّح كيف يُمكن استخدام هذه الأداة في كلِّ من الحالتين الآتيتين:**

### **1- تحفيز النشاط الاقتصادي.**

ج : حين ترغب الدولة في زيادة المعروض النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فإنَّ البنك المركزي يُسارع إلى شراء أوراق مالية من الأفراد أو المؤسسات. وبذلك يضخَّ البنك المركزي أموالاً جديدةً في الأسواق لقاء هذه الأوراق؛ ما يزيد من حجم السيولة النقدية، ويدفع عجلة الاقتصاد إلى مزيد من النمو.

### **2- كبح جماح التضخم.**

ج : إذا أرادت الدولة تقليص المعروض النقدي لكبح جماح التضخم، فإنَّ البنك المركزي يَعمد إلى بيع الأسواق مجموعة من الأوراق المالية التي يمتلكها، ويسحب في مُقابل ذلك أموالاً من المُتعاملين؛ ما يؤدي إلى سحب السيولة من الأسواق، وتقليل حجم الإنفاق، ثمَّ خفض مستويات الطلب الكلي.

س5 :

5	4	3	2	1
د	د	ب	د	أ

## س6 : كيف تهتم السياسة الصناعية في تشجيع الريادة والابتكار .

ج :

- أ- تقديم الحوافز المالية.
- ب- دعم البحث العلمي والتطوير.
- ج- إنشاء حاضنات للأعمال.
- د- استقطاب وسائل التكنولوجيا الحديثة وأدواتها المتعددة .
- هـ- فتح الأسواق أمام المنتجات المُبتكرة.

## س7 : بناءً على دراستي أدوات السياسة الصناعية، أعلّل ما يأتي:

### 1- تدخّل الحكومة بتحديد أسعار بعض السلع الأساسية، أو فرضها حدًّا أدنى للسعر في الأسواق.

ج : لضمان عدم بيع المنتج المحلي بأقل من كلفته فيما يمثل حماية للمنتجين الصغار ويمنع الممارسات الاحتكارية في الأسواق .

### 2- تخفيض الدولة قيمة عملتها ( سياسة تخفيض سعر الصرف ) يدعم الإنتاج المحلي.

ج : لجعل الصادرات أرخص في الأسواق العالمية ما يحفز الدول الأخرى الى شرائها ويقلل الاعتماد على الواردات حيث تصبح السلع المستوردة أكثر سعرا وغلاء فيقل استيرادها ، مما يزيد الطلب على المنتجات المحلية مما يدعم الإنتاج المحلي.

### 3- تفضيل الحكومة شراء مُنتجات وطنية المنشأ، حتى لو كانت أقلّ في مواصفاتها من مثيلاتها الأجنبية.

ج : ان شراء الحكومة للمنتج الوطني يؤثر إيجابا في التطور الصناعي ويعزز الطلب على الصناعات الوطنية ويسهم في ديمومة تشغيل المصانع المحلية واستقرارها .

**بنك اسئلة مع اجاباتها مع الشلول الوحدة التاسعة – السياسات الاقتصادية وتأثيرها في التنمية والمجتمع**

**اجب عن جميع الاسئلة وعدد ( 20 ) باختيار الاجابة الصحيحة في كل مما يلي :**

**1- حصر تذبذب الأسعار ضمن نطاق ضيق يعد وسيلة لتحقيق .**

- أ- الاستقرار في مستوى الأسعار.
- ب- العدالة في توزيع الدخل.
- ج- التوظيف الكامل للموارد.
- د- التنمية الصناعية.

**2- يرتبط تحقيق العدالة في توزيع الدخل في المجتمع ارتباطاً أساسياً بـ:**

- أ- زيادة الصادرات.
- ب- فرض الضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات الأساسية.
- ج- زيادة الاستثمار الأجنبي.
- د- خفض سعر الفائدة.

**3 - أي مما يأتي يمثل مثلاً على النفقات التحويلية.**

- أ- بناء مدرسة جديدة.
- ب- إنشاء طريق سريع.
- ج- دعم أسعار بعض السلع للفقراء.
- د- شراء معدات للمستشفيات.

**4 - عندما يبيع البنك المركزي أوراقاً مالية للبنوك التجارية فإنه يسعى إلى:**

- أ- زيادة السيولة النقدية.
- ب- تقليل المعروض النقدي.
- ج- زيادة قدرة البنوك على الإقراض.
- د- تشجيع الاستثمار.

**5 - السياسة التجارية التي تقوم على إزالة القيود الجمركية وتسهيل حركة السلع بين الدول هي.**

- أ- سياسة الحماية التجارية.
- ب- سياسة الانغلاق الاقتصادي.
- ج- سياسة التجارة الحرة.
- د- سياسة الدعم الصناعي.

**6 - اتخاذ الدولة موقفًا محايدًا من الاستثمارات الأجنبية يعنى.**

- أ- منع جميع الاستثمارات الأجنبية.
- ب- تشجيع الاستثمارات الأجنبية فقط.
- ج- عدم تفضيلها أو تقييدها بشكل خاص.
- د- فرض ضرائب مرتفعة عليها.

**7 - أيُّ مما يأتي يعبر عن العلاقة بين السياسة الصناعية والابتكار.**

- أ- السياسة الصناعية تحد من الابتكار.
- ب- دعم الصناعات يسهم في تشجيع الابتكار وزيادة الأعمال.
- ج- الابتكار لا علاقة له بالسياسة الصناعية.
- د- الابتكار يقلل الإنتاج الصناعي.

**8 - الضرائب التي تُفرض مباشرة على دخل الأفراد أو أرباح الشركات تُسمّى.**

- أ- ضرائب مباشرة.
- ب- ضرائب غير مباشرة.
- ج- رسوم جمركية.
- د- إعانات حكومية.

## 9 - الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية في الدولة هي-

- أ- وزارة الصناعة والتجارة.
- ب- البنك المركزي.
- ج- وزارة العمل.
- د- البنوك التجارية.

## 10 - السياسة التي تهدف إلى زيادة المعروض النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي تُسمى-

- أ- السياسة النقدية الانكماشية.
- ب- السياسة النقدية التوسعية.
- ج- السياسة المالية التوسعية.
- د- السياسة التجارية.

## 11- من أهم أدوات السياسة المالية-

- أ- الضرائب والإنفاق الحكومي .
- ب- الأجور والأسعار .
- ج- الادخار والاستثمار .
- د- العرض والطلب .

## 12- تشمل النفقات الإدارية نفقات-

- أ- وزارة الداخلية والخارجية .
- ب- المصانع الخاصة .
- ج- الشركات العالمية .
- د- المؤسسات التجارية .

### **13- الإنفاق الحكومي على بناء الطرق والمشاريع الإنتاجية يُعد من.**

- أ- النفقات الاقتصادية .
- ب- النفقات العسكرية .
- ج- النفقات الإدارية .
- د- النفقات الاستهلاكية .

### **14 - نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في الأردن يهدف إلى.**

- أ- تطوير الإدارة المالية الحكومية .
- ب- تقليل الضرائب .
- ج- إلغاء النفقات العامة .
- د- زيادة الاستيراد .

### **15 - السياسة المالية التي تتبعها الحكومة عند الركود الاقتصادي غالبًا تكون.**

- أ- زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق .
- ب- زيادة الضرائب وزيادة الإنفاق .
- ج- خفض الضرائب وزيادة الإنفاق .
- د- خفض الإنفاق وزيادة الادخار .

### **16- تُعد عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية التي تتمثل في.**

- أ- بيع وشراء السلع .
- ب- بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية .
- ج- بيع العملات الأجنبية .
- د- شراء الذهب .

### 17- الهدف من استخدام الاحتياطي الإلزامى كأداة نقدية هو.

- أ- تنظيم السيولة لدى البنوك .
- ب- زيادة الاستيراد .
- ج- دعم التجارة الخارجية .
- د- زيادة الإنفاق الحكومي .

### 18- من أدوات السياسة التجارية التي تستخدم لحماية الإنتاج المحلي.

- أ- الضرائب المباشرة .
- ب- الرسوم الجمركية .
- ج- سعر الفائدة .
- د- الاحتياطي النقدي .

### 19 - يقصد بالواردات.

- أ - السلع التي تصدرها الدولة.
- ب- السلع التي تشتريها الدولة من الخارج.
- ج- السلع المنتجة محلياً.
- د- السلع الصناعية فقط.

### 20 - زيادة الاستثمارات الصناعية تؤدي إلى.

- أ- زيادة فرص العمل.
- ب- انخفاض الإنتاج.
- ج- تقليل النمو الاقتصادي.
- د- تقليل الصادرات.

## الاجابات :

5	4	3	2	1
ج	ب	ج	ب	أ
10	9	8	7	6
ب	ب	أ	ب	ج
15	14	13	12	11
ج	أ	أ	أ	أ
20	19	18	17	16
أ	ب	ب	أ	ب

ومنيات التوفيق للجميع

محبكم الاستاذ محمد احمد الشلول

لذي استفسار أو للحجز وللحصول على المزيد من المخصصات وأوراق العمل وحلول

للتأمين و امتحانات الكترونية التواصل على 0779316961

وللحصول على كل ما هو جديد بالدخول لى مجموعات WhatsApp

بإرسال ( ثقافة مالية او مهارات رقمية ) على الرقم

0779316961

( الاستاذ محمد احمد الشلول )

أو من خلال متابعتي على صفحة Facebook

الثقافة المالية والمهارات الرقمية الاستاذ محمد احمد الشلول